جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير الأمن البيئي على التنمية المستدامة في القرن الإفريقي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

من إعداد الطالبة: تحت إشراف أ.د. كشان رضا

- بوناب خولة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ. قصري عصام	أستاذ مساعد (أ)	جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة	رئيسا
أ.د. كشان رضا	أستاذ محاضر (ب)	جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة	مشرفا ومقررا
أ. بلعمري سليمة	أستاذ مساعد (أ)	جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة	مناقشا وممتحنا

السنة الجامعية

2019-2018

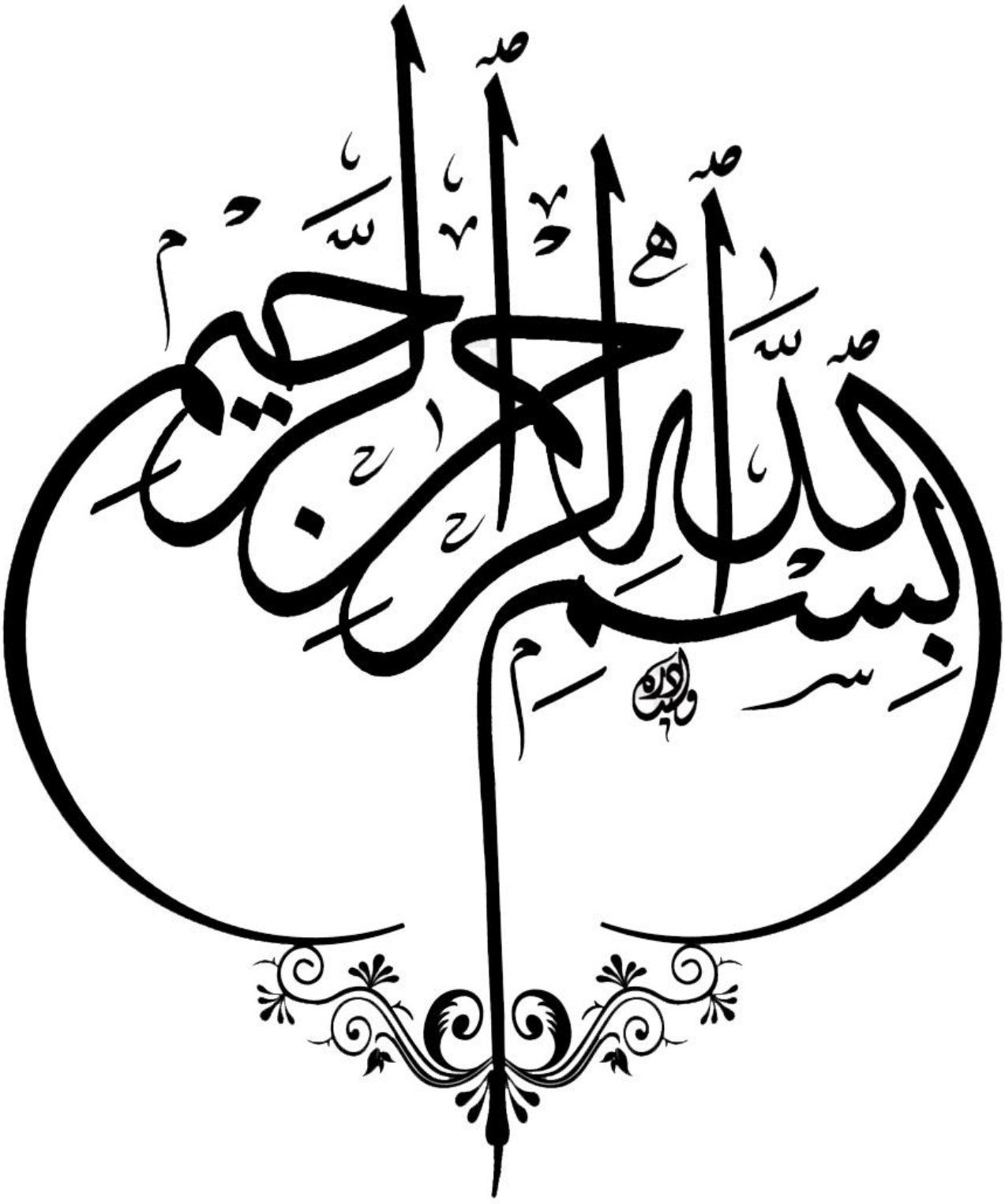
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير الى جميع من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز وتحقيق هذا العمل.

وأتقدم بأسمى عبارات التقدير للأستاذ كشان رضا لقبوله الإشراف على هذا البحث، وعدم توانيه في تقديم النصح والإرشاد والتوجيه.

الى صديقتي و زميلتي في الدفعة لخفيف ايمان التي كانت بجانبي منذ بداية المشوار البحثي.

الى شريط جابر على صبره و عدم توانيه في تقديم المساعدة والتوجيه .

الى صفحة كتب سياسية وصفحة كتب العلاقات الدولية، لتزويدي بمختلف المراجع والنصائح والتوجيهات.

كما لا أنسى أن أشكر طاقم مجلة قراءات افريقية لتعاونهم معي وتزويدي بمختلف أعداد المجلة التي تخدم البحث.

كما أخص بالشكر كل طاقم قسم العلوم السياسية بجامعة 20أوت 1955– سكيكدة–من أساتذة وإداريين وطلبة.

الإهداء

أهدي هذا العمل

الى الوالدين الكريمين ,أمي خاصة، التي ساندتني ولا تزال طوال المشوار الدراسي والشخصي.

الى إخوتي البنات هاجر، شيماء، نسرين، جمعتنا المحبة والإخاء.

الى اخي ساعد رعاك الرحمن ودمت لنا سندا.

الى صديقات الحياة، والطفولة والدراسة.

الى كل من يعمل بجد وجهد، الى محبي البيئة والسلام.

مقدمة

مقدمة:

لقد تزايد الاهتمام بالقضايا البيئية ومسألتي الأمن البيئي والتنمية المستدامة خاصة في الفترة التي تلت مؤتمر ستوكهولم، أين ازدهر هذا المجال بالدراسات التي تؤكّد على أهمية الحفاظ على البيئة في إطار التنمية المستدامة، وقد تزامن ذلك مع زيادة حدّة التهديدات البيئية والتّغيرات المناخية الحاصلة والتي مازالت تحدث في العالم، والتي أضحت تهدّد أمن الدول والمجتمعات والأفراد.

ومما زاد من أهمية التّطرق إلى هذا الموضوع هو تحرّك المجتمع الدولي وتأكيده على ضرورة وأهمية الحفاظ على البيئة كون الأرض ما فتئت تتعرض لتهديدات بيئية خطيرة، وهو ما تزامن مع عقد العديد من المؤتمرات الدولية الداعية إلى ضرورة إحداث توازن بين التنمية والبيئة لأنهّ تبين أنّ الاستمرار في استنزاف الموارد البيئة بهدف تعزيز القدرات الانتاجية للدول سيؤدي إلى حدوث مشاكل بيئية يصعب مواجهتها أو التصدي لها.

أمّا بخصوص دول القرن الإفريقي فقد أبدت هي الأخرى اهتماما واسعا بقضايا البيئة والأمن البيئي، حيث حاولت تلك الدول البحث عن حلول للمشاكل البيئية العالقة في المنطقة مع العلم أنّ منطقة القرن الإفريقي تتمتع بموقع استراتيجي مهم، إلاّ أنّ الصّراعات المستمرة في المنطقة أدّت إلى عرقلة استراتيجيات الأمن البيئي والتنمية المستدامة وهوما انعكس سلبا على مختلف أبعاد التنمية المستدامة.

ولاشكّ أنّه هناك علاقة متلازمة بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة، فهذا الأخير أصبح من المؤشّرات الأساسية للتنمية المستدامة، كما أنّ نجاح وتحقيق تنمية مستدامة يتوقف إلى حد كبير على تحقيق أمن بيئي خالي من التجاوزات البيئية ، ومن هذا

المنطلق حاولت دول القرن الافريقي أن تعطي أهمية لقضية التنمية المستدامة وذلك من خلال إيجاد آليات تضمن تحقيق أمن بيئي بالمنطقة خاصة مع تأكّد استحالة نجاح الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية إلاّ من خلال إعطاء أهمية متزايدة للبعد البيئي ومختلف المسائل البيئية المرتبطة به والتعاون بين مختلف دول المنطقة وكدا الأطراف و الفواعل الدولية وحتى المحلية لدعم طموحات الامن البيئي و التنمية المستدامة بالمنطقة.

1/أهمية الدراسة:

وتنقسم الى أهمية علمية وعملية

الأهمية العلمية:

وتكمن في المكانة التي تحظى بها القضايا البيئية والجدل الذي أثارته التهديدات البيئية وتداعياتها السلبية المتزايدة في حقل العلاقات الدولية فيما يخص إدراجها ضمن القضايا الأمنية الحساسة، وتزايد الاهتمام بهذا المجال من طرف الباحثين منذ مؤتمر ستوكهولم1972، وما عرفه حقل الأمن من إسهامات هامة لتوسيع هذا المفهوم.

الأهمية العملية:

وتكمن في محاولة معرفة العلاقة التي تربط الأمن بالبيئة والتنمية المستدامة، وسبل تحقيق أمن بيئي وتنمية مستدامة في منطقة القرن الإفريقي، التي تعتبر أحسن نموذج لدراسة التهديدات البيئية، من خلال توظيف النظرية النقدية، أين يتضح جانب تداعيات هذه التهديدات على الأوضاع والاقتصادية والاجتماعية على الأفراد بالمنطقة.

2/ أهداف الدراسة:

تكتسب الدراسة أهداف علمية وعملية يمكن توضيحها كالتالي:

2-1: الأهداف العلمية: تتمثل الأهداف العلمية للدراسة في تفسير طبيعة التهديدات البيئة وتداعياتها على تحقيق التنمية المستدامة في منطقة القرن الإفريقي.

2-2: الأهداف العملية: يمكن الاستشارة للأهداف العملية للدراسة من خلال النقاط التالية:

- إيضاح الاهمية الملحة لوجود الأمن البيئي لتحقيق التنمية المستدامة والأطر النظرية المفسرة لهذين الآخرين.
- إبراز العلاقة الطردية والتكاملية بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة.
- تسليط الضوء على التهديدات البيئية والتنموية في منطقة القرن الإفريقي وتداعياتها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا طموحات التنمية بالمنطقة.
- مع محاولة لإبراز أهم السياسات والاستراتيجيات المتخذة سواء من طرف دول منطقة القرن الإفريقي أو فيما ي
- خص الجهود الدولية في محاولة لرفع التهديدات البيئية وتحقيق امن بيئي وتنمية مستدامة بالمنطقة.

3/ اشكالية الدراسة:

تحديات كبيرة ظلت تواجه دول منطقة القرن الافريقي في زمن باتت فيه التهديدات البيئية تمثل خطرا حقيقيا وفرضت نفسها على كافة المستويات ، ولعل التحدي الاكبر في دلك هو غياب الوعي البيئي بهده المنطقة.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

نظرا لتزايد حدة التهديدات البيئية وتنامي طموحات التنمية في منطقة القرن الإفريقي كيف يمكن تفسير تأثير تطور أوضاع الأمن البيئي على التنمية المستدامة بالمنطقة؟

4/ الأسئلة الفرعية:

تنبثق عن الإشكالية المركزية السابقة مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

1-ما المقصود بالأمن البيئي والتنمية المستدامة؟ وكيف نفسر العلاقة بينهما؟

2-فيما تتمثل مجهودات البيئة والتنمية المستدامة في منطقة القرن الإفريقي؟ وما دور الفواعل الدولية في هذا المجال؟

3-كيف يمكن تقييم الاستراتيجيات والإجراءات المتخذة في سبيل مواجهة مهددات الأمن البيئي والتنمية المستدامة في منطقة القرن الإفريقي؟

5/ فرضيات الدراسة:

1-تحقيق تنمية مستدامة في منطقة القرن الإفريقي مرهون بتحقيق الأمن البيئي.

2-لقد كان لتدهور الأوضاع البيئية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في منطقة القرن الإفريقي تأثير على تراجع طموحات تحقيق أمن بيئي وتنمية مستدامة بالمنطقة.

3-كلما تعاونت دول القرن الإفريقي واتحدت سياساتها بالجهود الدولية كلما ساهم ذلك في دعم استراتيجيات رفع التهديدات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة.

6/ أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تقسيم أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية كالتالي:

6-1: الأسباب الموضوعية:

من الأسباب الموضوعية لهذه الدراسة هي محاولة لتوصيف التهديدات البيئية في القرن الإفريقي وتبيان أثرها على تحقيق تنمية مستدامة في المنطقة.

6-2: الأسباب الذاتية:

وتتمثل في الرغبة الشخصية لدراسة المواضيع البيئية، ومحاولة تكوين رصيد معرفي حول هدا الموضوع، إضافة الى محاولة تقديم دراسة اكاديمية قد تفيد المهتمين بهذا المجال.

7/ حدود الدراسة:

في تلك المتعلقة بالحدود الزمنية والمكانية والتي يمكن من خلالها حصر الدراسة وتحديد مجالها، وبالنسبة لهذه الدراسة فهي كالتالي:

- **الحدود المكانية:** تتعلق هذه الدراسة بتأثير الأمن البيئي على التنمية المستدامة في القرن الإفريقي الذي يتكون من الدول التالية: الصومال، إثيوبيا، اريتريا، جيبوتي.
- **الحدود الزمانية:** تمتد الحدود الزمانية للدراسة من بداية الاهتمام بالقضايا البيئية والأمن البيئي والتهديدات البيئية أي منذ مؤتمر استوكهولم 1972، إلى غاية 2018.

8/الدراسات السابقة:

من بين الأدبيات التي تم اعتمادها في الدراسة ما يلي:

- 1 _رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ل "أمينة دير "، بعنوان أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الانساني في افريقيا _"دراسة حالة القرن الافريقي" جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2013_2014: تناولت هده الدراسة مختلف التهديدات البيئية التي تمس دول القرن الافريقي، بالإضافة الى ابراز تأثير تداعيات هده الأخيرة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وغيرها... في المنطقة، اضافة الى أنها قدمت تفسيرا مفاهيميا ونظريا للأمن البيئي.
- 2_ مقال للأستاذ "محمد سمير عياد "، بعنوان البيئة والتنمية المستدامة: مقاربة لفهم العلاقة، مجلة الحوار المتوسطي: يتناول هدا المقال تفسيرا للعلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة.
- 3_مقال بعنوان :peace and stability in the Horne of Africa problems and prospects،"السلام والاستقرار في القرن الافريقي: المشاكل والتوقعات، نشر عن "جامعة برس" ولاية "ميتشغان"، أين يتناول هدا المقال مختلف التهديدات التي تواجه القرن الافريقي والتوقعات العالمية حولها.
- 4_"مايك شنهان"، مقال بعنوان: التغيرات المناخية في افريقيا_ les Changement Climatiques En Afrique، يتناول الكاتب في هدا المقال التغيرات المناخية وتداعياتها المختلفة في القارة الافريقية وبالأخص منطقة القرن الافريقي.

- 5_مقال ل "ميشال رينان" بعنوان " الندرة البيئية"،" Environmental Scarcity»، أين يتناول هدا المقال مختلف التهديدات البيئية وتداعياتها، والحاجة الى تحقيق أمن بيئي.

9/ المناهج المستخدمة في الدراسة:

تم الاعتماد خلال انجاز هذه الدراسة على مجموعة من المناهج كالتالي:

9-1: المنهج الوصفي التحليلي:

وتم توظيف هذا المنهج من خلال تقديم توصيف لمهددات البيئية والتنمية في منطقة القرن الإفريقي، وتحليل تداعيات هذه الأخيرة من خلال دراسة الأوضاع التي تتخبط فيها المنطقة مع إبراز الجهود الساعية لرفع هذه التهديدات وتحقيق أمن بيئي وتنمية مستدامة.

9-2: منهج دراسة الحالة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج الدراسة الحالة، وذلك في الفصل الثاني، من خلال دراسة منطقة القرن الإفريقي ومحاولة رصد تأثيرات التهديدات البيئية في المنطقة، بالإضافة إلى رصد مختلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومهددات البيئة والتنمية بالمنطقة.

10/ المقاربات النظرية:

في محاولة لإثراء الدراسة وتفسير ظاهرتي الأمن البيئي والتنمية المستدامة، تم الاعتماد على عدة مقاربات نظرية كالتالي:

10-1: المقاربة النظرية النقدية: اشتملت النظرية النقدية نظرياتها من أفكار "غرامشي" حول الهيمنة داخل الدولة، وقد تم الاعتماد على المقاربة النقدية في هذه الدراسة من خلال تفسيرها للأمن البيئي، باعتباره أحد مهددات الأمن الإنساني، وبالتالي أمن الأفراد.

وقد تم استخدام هذه المقاربة بعد أن قدمت داعيا من اجل أمننة القضايا البيئية خاصة بعد الأطروحات التي جاء بها المفكر "باري بوزان، حيث يرى أن أمننة التهديدات البيئية من أجل ترتيب أولوياتها وتطبيق سياساتها الأمنية المتناسبة.

10-2: المقاربة الاستشرافية: الاستشراف يبنى على فهم وتحديد المتغيرات والعوامل التي كانت بمثابة المعالم الرئيسية لكل من الماضي والحاضر، وهو عبارة عن عملية متواصلة عبر الزمن، تهدف إلى تحديد تفاصيل المستقبل والتنبؤ به. [1]

وتم الاعتماد على هده المقاربة خلال الفصل الثالث في محاولة لاستشراف تطورات أوضاع الامن والبيئة في منطقة القرن الافريقي من خلال تقييم جهود وأدوار دول المنطقة وكدا مختلف الفواعل الدولية والمحلية في سبيل تحقيق امن بيئي وتنمية مستدامة بالمنطقة.

11/ <u>التقنيات</u>:

11_1: تقنية السيناريوهات: يعتبر السيناريو بناء نظري نحاكي من خلاله بنية منظومة ما، وتفاعلات مكوناتها، ويعتبر أحد الطرق والاساليب في تحديد ادق لمسار الظاهرة المستقبلية.

[1] حسين بوقارة، "الاستشراف في العلاقات الدولية: مقارنة منهجية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 1(جوان 2004) ص185.

وتم استخدام هده التقنية في الفصل الثالث، من خلال اعداد سيناريوات لتطوير الاوضاع البيئية والتنموية في منطقة القرن الافريقي، ودلك بعمل ثلاث سيناريوهات تتراوح بين سيناريو خطي لبقاء الوضع على حاله، واخر تقدمي والثالث سيناريو تراجعي.

12/ مصطلحات الدراسة:

تتداخل مع مفهوم الامن البيئي مجموعة من المفاهيم الاخرى على غرار الامن والبيئة، وسنحاول تحديد هده المفاهيم وعلاقتها بالأمن البيئي على النحو التالي:

1_**الامن:** ويعني اختفاء كل مهددات امن الفرد سواء كان على الصعيد السياسي او الاقتصادي او غيره من المجالات الاخرى. [1]

2_**البيئة:** يشمل مفهوم البيئة العناصر الطبيعية كالماء والهواء، التربة، اضافة الى ما صنعه الانسان، ادن فالبيئة تمثل العلاقة القائمة بين المحيط الطبيعي والمحيط الدي صنعه الانسان. [2]

ومنه فالتمتع ببيئة صحية وسليمة يزيد من فرص الامن لدى الافراد، من خلال الامن البيئي يمكن التقليل من التدهور البيئي، وتحقيق تعاون دولي واقليمي في مجال حماية البيئة وتنميتها.

3 _التهديدات البيئية: تعتبر التهديدات البيئية مشاكل خطيرة تسبب تدهور البيئة، اضافة الى اضرار الانسان وأمنه، وقد تزايدت هده المهددات التي تشكل رهانا أمنيا خطيرا بسب شمولية أضرارها.

وتكمن العلاقة بين الأمن البيئي والتهديدات البيئية، في تحول التهديدات البيئية الى مخاطر جديدة غير مسبوقة تهدد أمن الانسان ومحيطه ودولته خاصة وأنها بصورة ما عابرة للحدود.

13/تبرير الخطة: تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول كالتالي:

كان الفصل الأول عبارة عن إطار مفاهيمي ونظري للدراسة، أين تناول المفاهيم الأساسية للأمن البيئي والتنمية المستدامة، وتحدث المبحث الأول عن ماهية الأمن البيئي وابعاده والتفسير النظري للمفهوم.

المبحث الثاني كان يدور حول ماهية التنمية المستدامة أبعادها، أهدافها، شروطها ومبرراتها، ومؤشراتها، وكدا التفسير النظري للتنمية المستدامة.

أما المبحث الثالث فخصص لتفسير العلاقة بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة، من خلال عوامل وأسباب تكامل وتوافق حاجيات ومتطلبات الأمن البيئي والتنمية المستدامة.

في حين كان الفصل الثاني معنونا ب القرن الافريقي بين واقع التهديدات البيئية وطموحات التنمية المستدامة، هو الاخر قسم الى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول دراسة جيواستراتيجية للمنطقة من خلال تبيان موقعها وأهميتها الجيوبوليتيكية، اضافة الى ابراز تأثير العلاقات الجيواستراتيجية بين دول المنطقة على الأمن البيئي والتنمية المستدامة وكذا تأثير التهديدات البيئية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

أما المبحث الثاني فخصص لتسليط الضوء على مختلف التهديدات البيئية والتنموية لمنطقة القرن الافريقي.

وتناول المبحث الثالث جهود مختلف الفواعل في المنطقة من أجل ارساء تنمية مستدامة وتحقيق أمن بيئي.

وكان الفصل الثالث عبارة عن دراسة تقييمية للجهود والسياسات والاستراتيجيات المتخذة من طرف دول المنطقة ومختلف الفواعل في مجال تحقيق أمن بيئي وتنمية مستدامة بالقرن الافريقي، مع تبيان مختلف المعيقات والتحديات التي تواجه هده الجهود، مع اقتراح بعض الحلول في نفس المجال، اضافة الى تقديم سيناريوهات لتطور الأوضاع البيئية والتنموية بمنطقة القرن الافريقي.

الفصل الأول:
الإطار المفاهمي والنظري للدراسة

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة:

- **المبحث الأول:** ماهية الأمن البيئي.
  - **المطلب الأول:** مفهوم الأمن البيئي والمصطلحات ذات الصلة.
  - **المطلب الثاني:** أبعاد الأمن البيئي.
  - **المطلب الثالث:** النظريات المفسرة للأمن البيئي.
- **المبحث الثاني:** أهمية التنمية المستدامة:
  - **المطلب الأول:** مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة.
  - **المطلب الثاني:** شروط ومبررات التنمية المستدامة.
  - **المطلب الثالث:** مؤشرات وأهداف التنمية المستدامة.
  - **المطلب الرابع:** النظريات المفسرة للتنمية المستدامة.
- **المبحث الثالث:** علاقة التنمية المستدامة بالأمن البيئي:
  - **المطلب الأول:** عوامل وأسباب تكامل العلاقة بين التنمية المستدامة والأمن البيئي
  - **المطلب الثاني:** توافق حاجيات التنمية المستدامة مع متطلبات الأمن البيئي

يعتبر الأمن البيئي الهدف الجوهري والمنشود من جميع الدول على جميع الأصعدة، وهو ما يفسر الدراسات الكثيرة المحدثة التي مرت بحقل العلاقات الدولية منذ مؤتمر استوكهولم.

كما تعد البيئة بما تمنحه من موارد وطاقات وثروات، الحلقة الأهم لحفظ حقوق الإنسان وضمان بقائه واستمراره وتحقيق أهدافه وأهميته: فماذا لو ارتبطت البيئة بالأمن؟

يشهد العام اليوم تهديدات أمنية جديدة مجهولة المصدر غيرت مضامينه، على غرارها: التهديدات البيئية، التي أصبحت تمس أمن واستقرار الدول والشعوب وحقها في عيش حياة كريمة، وتزايدت حدة هذه التهديدات بسبب تزايد حجم السكان ونشاطاتهم، مما أدى الى تفاقم مشاكل النفايات المتراكمة واستنزاف الثروات بسبب الاستغلال الجائر وغير العقلاني.

وتعد التنمية المستدامة الحل الامثل لحماية البيئة ومواردها من الاستنزاف والتدهور وتحقيق أمن بيئي وضمان حقوق الأجيال القادمة في عيش حياة كريمة.

وسنحاول في هذا الفصل المفهومي والنظري للدراسة تفسير كل ما سبق من خلال ثلاث مباحث، حيث يتضمن المبحث الأول ماهية الأمن البيئي، والمبحث الثاني، حول ماهية التنمية المستدامة، أما المبحث الثالث، فيتضمن محور العلاقة بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية الأمن البيئي

يعتبر الأمن البيئي من أهم متغيرات الوقت الراهن نظرا لأهميته والوزن الذي تحظى به القضايا البيئية حاليا، وهو ما يقر حضورها بقوة ضمن الأجندات العالمية، خاصة وأن الأمر يتعلق بالبيئة والأمن.

كان من الضروري محاولة فهم وتوصيف الأمن البيئي، وهو ما سيتم التطرف إليه في هذا الفصل، أين سنتناول مفهوم الأمن البيئي ومجموعة من المفاهيم ذات الصلة، إضافة إلى تحديد أهم خصائص وأبعاد الأمن البيئي مرورا بالتفسير النظري للأمن البيئي للمدرسة النقدية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن البيئي والمصطلحات ذات الصلة:

نظرا لما عرفته ولا تزال الأوضاع البيئية من تدهور إن تعددت أسبابها فتأثيراتها شاملة وتداعياتها تزداد خطورة، الأمر الذي يستدعي تحقيق أمن بيئي يسير علاقة التأثير والتأثر بين الإنسان ومحيطه الطبيعي فما هو الأمن البيئي؟ وما هي المصطلحات والمفاهيم المتداخلة معه؟

- **أولا: مفهوم الأمن البيئي:**

من أجل تلافي المخاطر البيئية، يعتبر الأمن البيئي صمام أمان ووسيلة هامة فيما يخص حقوق البيئة وهو أحد أساليب إدارة الموارد الطبيعية، ويعتبر الأمن البيئي وثيقة ملزمة لحماية البيئة والمحيط وتأمين احتياجات المجتمع وتمكين خطط التنمية المستدامة: [1]

[1] مسعود كسري الصديق طاهري، "أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، (مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من خلال الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 08.09 ديسمبر 2014)، ص82.

ويشير الأمن البيئي إلى ضرورة وجود بيئة صحية توفر خدمات لاستمرار حاجات الإنسان وتحقيق رفاهه، وبتحقق الأمن البيئي من خلال السلامة من المخاطر [1]

البيئية وتحسين الموارد البيئية، وذلك بمعالجة التدهور البيئي وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي للوقاية من الاضطرابات والنزاعات.

ويرى المفكر "**باري بوزان**" بأن مفهوم الأمن البيئي يعني عملية الحفاظ على البيئة في ظروف تدعم النشاط البشري.

ويجمع الأمن البيئي، بين مفهومي الأمن والبيئة وهو يشير إلى علاقة التأثير والتأثر بين هذين الأخيرين، فالمشاكل الأمنية الناتجة عن المجتمعات البشرية تؤثر سلبا على البيئة، ونفس الأمر بالنسبة للكوارث البيئية التي تؤثر سلبا طبيعيا على هذه المجتمعات.

إذن فالأمن البيئي environnemental Security: يشير إلى حماية أمن الدول والتجمعات البشرية من التهديدات البيئية وكذلك حماية البيئة من التهديدات الناجمة عن نشاطات هذه التجمعات.

وهناك من يرى أن الأمن البيئي مفهوم يقتضي حماية البيئة من مختلف الأخطار والتهديدات الناجمة عن الكوارث البيئية أو عن نشاطات الإنسان، وضغطه المتزايد، وقد برز هذا المفهوم على الساحة السياسية والدولية مع نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر

الشرقي، ومع ظهور مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية حيث أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ارتباط أمن الدول بتحقيق الأمن البيئي. [2]

[1] مفيدة جعفري، "البيئة والأمن" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والحريات الأساسية، جامعة سطيف2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013–2014) ص87.

[2] داود الأزهر، "الأمن البيئي من منظور القانون الدولي"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص البيئة والعمران كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2015-2016) ص-ص:10-17.

ويشير مفهوم الأمن البيئي الى السياسات أو الاستراتيجيات المشتركة لمواجهة التهديدات البيئية التي تتجاوز الحدود الدولية، فعلى سبيل المثال: المشاكل الناجمة عن توسع ثقب الأوزون يستشعرها الجميع، وكلنا متساوون في الأضرار الناجمة عن هذه الظاهرة.

فالأمن البيئي، يشير إلى تأثير النشاطات الإنسانية على البيئة فجميعنا مسؤولون عن الضغط المتزايد على المحيط الطبيعي، وهو ما يفرض علينا تهديدات مشتركة تمس الجميع دون استثناء.

1)

[1]داود الأزهر، "الأمن البيئي من منظور القانون الدولي"، مرجع نفسه، ص-ص:10-17.

ثانيا: المصطلحات ذات الصلة بالأمن البيئي:

1/-الاستدامة البيئية:

تعرف الاستدامة البيئية بأنها إعادة صياغة المحددات والأهداف البيئية، والاجتماعية والاقتصادية، التي توفر بيئة مستدامة، وتعنى باستدامة الموارد الطبيعية.

وهناك من يعرفها على أنها معيار لقياس مدى تلبية المنهجيات والسياسات والخطط التنموية والبيئية.

وترتبط الاستدامة البيئية بالأمن البيئي، من خلال السياسات والمنهجيات التي تقوم عليها في وجه التحديات البيئية ذات الطابع المحلي والعالمي الآخذة بالظهور، وتقويم التحولات البيئية وكذا السياسات والإجراءات التي طرحت منذ أول مؤتمر يخص البيئة والتنمية.

إذن فالأمن البيئي والاستدامة البيئية تشتركان في وجود عامل التدهور البيئي الذي يهدد تلبية حاجيات الأفراد ومحاولة توليد الشروط المواتية لتحقيق بيئة صحية [1] والتصدي ومعالجة التدهور البيئي سواء كان سبب العوامل الطبيعية أو بسبب سوء الإدارة البشرية. [2]

2/-الحماية البيئية:

الحماية البيئية هي محاولة لخلق توازن بين البيئة والتنمية بتجاوز المصالح الذاتية للجماعات والأفراد، وتعنى الحماية البيئية بالحفاظ على البيئة ومواردها وحمايتها

[1] Elam sporring Jonson, Mikael Sandburg, environmental security business school.2009 pp :11-12.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لعربي آسيا، "الاستدامة البيئية الحضرية مع تركيز خاص على المسكن والأرض وضمان الحيازة منظور إقليمي"،(نيويورك، الأمم المتحدة ديسمبر 2001)

من الاستغلال الجائر والاستنزاف وكذا الحفاظ على العلاقة بين البيئة والتنمية وتعد مسؤولية حتمية على كل الأفراد.

الحماية البيئية تهدف إلى إدراك حقيقة محدودية الموارد البيئية والطبيعية وعدم تحمل الإجهاد والتدهور والاستغلال الجائز.

إذن فالهدف الرئيسي من الحماية البيئية هو محاولة خلق توازن بين البيئة ومواردها وثرواتها والعملية التنموية وتحقيق الأمن البيئي الذي يعنى بتأمين حق الجميع في عيش حياة كريمة وصحية وضمان استقرار واستمرار العملية التنموية.

ومنه ترتبط الحماية البيئية والأمن البيئي بمجموعة الجهود والسياسات المبذولة في سبيل حماية البيئية من التدهور البيئية سواء الطبيعية أو البشرية منها بسبب سوء الإدارة في سبيل تحقيق الرفاهية وحماية البيئة ومواردها من الاستنزاف وصولا إلى تحقيق أمن بيئي. [1]

[1] عبد الحكيم محمود، "العلاقة بين البيئة والتنمية"، متوفر على الرابط:
https://arsco –org article-detail-500-8-0

المطلب الثاني: خصائص وأبعاد الأمن البيئي:

للأمن البيئي عدة خصائص وأبعاد نذكرها كما يلي:

أولا: خصائص الأمن البيئي:

يعد الأمن البيئي مفهوم حديث نسبيا، وهو متعلق بالأمن العام للإنسان من التهديدات البيئية، سواء الناتجة من عمليات طبيعية، أو بسبب الإهمال والتدهور البيئي، وكذا التحرر من ندرة المواد.

ويمكن تحديد خصائص هذا المفهوم من خلال العناصر التالية:

1) الأمن البيئي صمام الأمن العام، لتلافي المخاطر البيئة التي تنشأ داخل الدولة أو عبر حدودها، والناتجة بسبب الكوارث الطبيعية أو التدخلات البشرية.
2) الأمن البيئي وسيلة هامة في مسألة حفظ حقوق البيئة المستديمة، والتي تشمل تهيئة البيئية المتضررة، والتخفيف من ندرة والتدهور البيئي.
3) يعتبر الأمن البيئي بمثابة دليل ومؤشر لمدى نجاعة أساليب إدارة الموارد وتدوير المنتجات والنفايات لتعزيز الاستقرار الاجتماعي الاقتصادي والبيئي.
4) الأمن البيئي وثيقة ملزمة للحفاظ على عناصر المحيط الحيوي وتأمين احتياجات المجتمع ودوام واستمرار عملية التنمية. [1]

ثانيا: أبعاد الأمن البيئي:

في محاولة فهم وتوصيف مصطلح أو مفهوم الأمن البيئي لا بد من تقديم توصيف لأبعاد هذا الأخير، وقد برز مفهومان تقليديان للأمن البيئي. [2]

[1] بونوارين سليم، محمد بوشامة، "الأمن البيئي في إفريقيا"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل–المركز الديمقراطي العربي، المجلد الأول، العدد الرابع (ديسمبر كانون الأول 2018)، صص10–23.

[2] إبراهيم محمد التوم إبراهيم، أحمد حمد إبراهيم الفايق، "أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئي" ،ص 102.

1- **البعد الأول:** حيث يركز هذا البعد لمفهوم الأمن البيئي، على منطق تفاعل الاهتمامات البيئية والاستراتيجية الأمنية ويشير إلى الارتباط بين قضايا البيئة والأمن، أي أثر المشاكل البيئية في حدوث الحروب والصراعات بين الدول، وأثر المشاكل البيئية على التجمعات البشرية، إضافة إلى أثر الصراعات والحروب على التدهور البيئي.

ويعرف الأمن البيئي هنا: على أنه أساس الأمن القومي الإنساني معا، الذي يرتبط مع حالة البيئة، ويرى أنصار هذا البعد أن الأمن البيئي هو محور الأمن الوطني حيث أنه يضم العلاقة المتداخلة بين الموارد الطبيعية والتجمعات البشرية على استقرار الدول وأن مسألة التهديدات البيئية عابرة للحدود وأن الأمن البيئي يركز على سبل معالجة أسباب التدهور البيئي.

2-**البعد الثاني:** يشير هذا البعد إلى أن الأمن البيئي يهدف إلى حماية البيئة عبر سلسلة من الخطوات لضمان صيانة النظام الايكولوجي في سياق التنمية المستدامة.

فالبعد الثاني يركز على أمن البيئة، وذلك في إطار التنمية المستدامة لحماية النظام الايكولوجي، وبالتالي التسيير الأمثل للعلاقة القائمة بين الإنسان ومحيط.

و تتفرع مما سبق مجموعة من الابعاد كالتالي

1) **الأمن البيئي الغذائي:** يعد البعد الغذائي هدف أساسي يرجى تحقيقه من خلال الأمن البيئي، وبحماية البيئة ومواردها من الاستنزاف وإعادة تهيئة الأراضي [1]

[1] إبراهيم محمود التوم، إبراهيم أحمد فايق، المرجع نفسه، ص .ص 102_103.

المتدهورة، حتى تصبح قابلة للاستغلال سواء في مجال الزراعة أو غيرها من الأنشطة، التي تهدف إلى حماية وتحسين غذاء الأفراد، ويقصد بتوفير الغذاء محاربة المجاعات وسد الفجوات الغذائية.

2) **الأمن البيئي المائي:** بما أن الأمن البيئي يسعى إلى تحقيق بيئة صحية وحماية مواردها من الاستنزاف، خاصة الموارد المائية منها، يعد تحقيق أمن مائي أمر مهم وضرورة حتمية، نظرا للتغيرات والتهديدات البيئية والمناخية التي تمس البيئة حاليا، وتعرضنا لتزايد وتيرة التصحر والجفاف الذي يمس جل مناطق العلم، خاصة الحارة منه.

3) **الأمن البيئي الهوائي:** يعد عامل مهم لاستمرار الحياة على الكوكب، في ظل التغيرات المناخية الحاصلة حاليا، فقد تزايدت وتيرة التلوث الهوائي بسبب ارتفاع مستوى الغازات الدفيئة والملوثة للجو في طبقاته المختلفة، ويهدف الأمن البيئي إلى تحقيق توازن في نسب الغازات المنبعثة في الجو، باستخدام الطاقات المتجددة والخضراء. [1]

[1] إبراهيم محمود التوم، إبراهيم أحمد فايق، المرجع نفسه، ص .ص 105_106 .

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأمن البيئي:

كغيره من الظواهر والمفاهيم، هناك العديد من النظريات والمدارس الفكرية التي نظرت للأمن البيئي، كون القضايا البيئية مطروحة بشدة في أجندات الدول حاليا، وسبب تفاقم مشاكل هذه الأخيرة.

فما هي أهم المدارس النظرية والفكرية التي فسرت الأمن البيئي وقضاياه؟

أولا: الأمن البيئي حسب النظريات التقليدي:

1- **التيار الواقعي:** دخلت البيئة في النقاشات الواقعية في أعقاب نهاية الحرب الباردة، أين تم ربطها بتأثير الأسلحة النووية على صحة المحيط والإنسان، حيث نشر **نورمان مايرز « Norman Mayres»** عدة مقالات بين **(1986)** منتصف التسعينات، يفيد فيها بأن البيئي هو الأمن النهائي **«ulltimate Security »** ، ويرى بأن التدهور البيئي يمكنه أن يسبب خلافات بين الدول. (1)

أما المفكر " **دانيال دوندني** "**Daniel Dendney**"، فيرى أن هناك خطرا في توسيع مفهوم الأمن لشمل قضايا غير عسكرية كقضايا البيئة، وأنه لا داعي لتغيير جوهر الأمن الدولي بسبب مشاكل التلوث البيئي. (2)

2- **التيار الليبرالي:** في حين يهتم التيار الليبرالي بالأمن البيئي بشكل متوسع وعميق، ازدادت الكتابات الليبرالية في هذا المجال منذ مؤتمر " **استوكهولم** " حول البيئة [1]

[1] أسماء درغوم، "البعد البيئي في الأمن الإنساني-مقاربة معرفية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص: الديمقراطية و الرشادة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2008_2009) ص62-63.

[2] أمينة دير، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة-دول القرن الإفريقي-"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014)، ص38.

3-والإنسان، مع تزايد الخلاف حول المشاكل البيئية، وأصبحت القضايا البيئية أكثر مؤسسة، فالدول مسؤولون حول التعاون من أجل حل المسائل البيئية المشتركة كالتلوث.

ثانيا: المدرسة النقدية وتفسير الأمن البيئي:

اعتقد رواد المدرسة النقدية، بأن الفرد هو المحور الأساسي والهدف المرجعي للأمن، وأن الدول ما هي إلا وسيلة لتحقيقه، وفي ظل الظروف الراهنة والتحديات الجديدة أصبحت الدول عاجزة عن تحقيق غايتها الأسمى،

من بين هذه التحديات، التهديدات البيئية وغياب الأمن البيئي، مما يعرقل عملية تلبية حاجيات الأفراد، كما هو الحال بالنسبة للدول الفقيرة أو التي تعاني من تهديدات بيئة حادة أو نقص في المواد واستنزافها واستغلالها بشكل جائر، والتي تجعل الدول عاجزة عن تحقيق الغاية التي جاءت من أجلها.

إضافة إلى ثاني المفاهيم الأساسية في النظرية النقدية، وهو الأمن العالمي فالتهديدات البيئية لا تمس دولا بعينها أو أفراد دون غيرهم، بل إن تأثيراتها شاملة، ومن شأنها تقييد حرية الإنسان وتهديد أمن الأفراد.

ومنه فإن النقديين يرون بأن الأمن يشمل عدة قطاعات، ما يهمنا منها هو البيئة، لذا فهم يسعون إلى إعادة تشكيل الترتيب القائم بصورة تضمن تقوية المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان والتنمية، ومن تحقيق للأمن بيئي للأفراد. [2]

[1] اسماء درغوم ، المرجع نفسه .
[2] نعيمة خطير ، الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية ... اشكالية التعريف و التوظيف، متوفر على الرابط: http/www/univ_djijel.dz.

حاولت المقاربة النقدية من خلال اتخاذ الفرد كوحدة مرجعية للأمن بدل الدولة بحث مكامن الغموض في تفسير الأمن البيئي، ومحاولة تحليله وفقا لبنية ومنظومة فكرية مغايرة لغيرها من المدارس، حيث تبحث هذه المقاربة أمن الافراد كأداة إرشادية للأمن البيئي. [1]

مدرسة كوبنهاغن وأمننة القضايا البيئية:

إن أمننة التغيرات البيئية يرفع من أهمية بعض الأخطار على حساب أخرى وهو ما يتيح هامشا أوسع للدول من أجل ترتيب أولوياتها وانشغالاتها الأمنية وتطبيق سياساتها وخياراتها الأمنية المناسبة.

قدمت مدرسة "كوبنهاغن" داعيا الى أمننة القضايا البيئية خاصة مع إسهامات الباحث "**باري بوزان** " **Barry Bouzan** ومؤلفه "**people state and fer**"، الشعب، الدولة والخوف"، والذي تضمن وضع الخطة البيئية ضمن إعادة توجيه مفهوم الأمن وتوسيعه [2]

[1] سليم قسوم، "دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن حوار المنظارات في الدراسات الأمنية"، https://www.researchagte.net/publication/324831968

[2] محمد عبد الرحيم خلاف، سميرة بوسطلية، "الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني"، "المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد التاسع 09 جويلية 2016) ص67.

حيث يشير الأمن البيئي من وجهة نظره الى حماية المواد البيئية للدول من الاستنزاف، في ظروف تدعم النشاط البشري في محاولة منه لتوسيع القضايا البيئية، والأمن البيئي. [1]

وفي إطار التقرير النهائي لبرنامج الأمم المتحدة، تم تحليل الأمن البيئي كسمة جديدة لهذا الأخير وهي من خلال تحليل مدرسة **كوبنهاغن** للخطاب الأمني، وذلك من خلال الآثار الأمنية المترتبة عن التدهور البيئي.

وتبلور نوعان من الخطابات العامة حول العلاقة بين البيئة والأمن وهما يمثلان نقاش النزاعات البيئية ونقاش الأمن البيئي. [2]

[1] جعفري مفيدة، البيئة والأمن، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص: حقوق الإنسان والحريات الأساسية، جامعة سطيف2،ص 42.

[2] أمينة دير، مرجع سابق الذكر، ص،ص 38–39.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة:

في خضم التطورات الحاصلة في عصرنا الحالي وما آلت إليه البيئة من تدهور، برزت التنمية المستدامة كأحد الحلول الناجعة لحماية البيئة والتصدي للتهديدات البيئية وتلبية حاجيات المجتمع البشرية، ومساعدة الدول النامية الالتحاق بعجلة التقدم والنمو والخروج من دائرة الفقر والتخلف.

وفيما يلي سنحاول تحديد مفهوم لظاهرة التنمية المستدامة، ومختلف أبعادها انطلاقا من أهم الشروط اللازمة لتحقيقها، مرورا بمؤشرات قياسها، وأهدافها وختاما نعرج على أهم النظريات المفسرة لظاهرة التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة:

تعددت الآراء ووجهات النظر حول مفهوم التنمية المستدامة كغيرها من المفاهيم والظواهر، وهو ما سنحاول تحديده فيما يلي مع إبرازهم أبعاد هذا المفهوم:

أولا: مفهوم التنمية المستدامة:

يعد مفهوم التنمية المستدامة مفهوما حديثا نسبيا يعود لـ 1987، وانتشر هذا المفهوم وتم ربطه بالعديد من المواضيع، أهمها المجال البيئي، وكغيره من المفاهيم فقد تعددت التعاريف المقدمة له باختلاف المفكرين ووجهات النظر، وقد خطى المفهوم مسارات تطور عديدة، استجابة وتكيفا مع المشاكل التي واجهتها المجتمعات البشرية وما يهمنا منها هو مشاكل التلوث المتفاقمة. [1]

[1] كمال ديب، "أساسيات التنمية المستدامة"، ط1، (الجزائر، دار النخلة للنشر، ط1، 2015)، ص،ص14-22.

ولما كان المراد بالتنمية زيادة وتوسيع خيارات الرفاه أمام المجتمعات ليس فقط بالنسبة للجيل الحالي ولكن ضمان ذلك أيضا بالنسبة للأجيال القادمة ويجب أن تكون مستدامة، وكان أكبر خطر يهدد التنمية المستدامة هو انتشار الفقر واستنزاف الثروات وتدهور الأوضاع البيئية بالأخص، وهو ما يهدد الأجيال الحاضرة والقادمة. [1]

ومن ثم ينبغي أن تتوافق التنمية مع العملية التفاعلية لتجدد حاجات السكان، وخصوصا البيئية، وذلك تلبية إلى الاحتياجات الحاضرة دون المساس [2] بالحاجيات المستقبلية، من خلال مجموعة من السياسات سواء كانت اقتصادية أو بيئية تضمن الاستغلال العادل والرشيد للثروات والموارد.

وقد عرف مفهوم التنمية المستدامة نقاشا واسعا، ومن بين التعاريف المقدمة له نذكر ما يلي:

"التنمية هي تلك العملية التي تلبي حاجيات الحاضرين دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتهم"

وتعرف أيضا بانها عملية مستمرة مستدامة قائمة على الاهتمام بعلاقة التأثير والتأثر المتبادل بين الإنسان ومحيطه. [3]

كما يعرفها قاموس **ويبستر** "**Webster**"، بأنها تلك العملية التي تسمح باستخدام الموارد دون استنزافها.

---

[1] رواء زكي يونس الطويل، " التنمية المستدامة و الأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية و حقوق الانسان "(عمان، الاردن دار زهران للنشر و التوزيع ، ط 1 2010) ، ص32.

[2] أحمد لكحل، "النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية"، (الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2015)، ص213.

[3] كمال ديب، مرجع سابق، ص31.

أو كما يعرفها مدير حماية البيئة الأمريكية "**ويليم روكز هاوس William Rokz House**"، بأن التنمية المستدامة عملية تستهدف عملية تحقيق نمو شامل على كل الأصعدة يتوافق مع قدرات البيئة. [1]

وينظر للتنمية المستدامة على أنها الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع وصيانتها، ومنه المحافظة على العملية الايكولوجية التي تقوم عليها الحياة حاضرا ومستقبلا، فهي تتطلب المحافظة على البيئة وتلبية الحاجات المتزايدة. [2]

كما تعرف التنمية المستدامة : sustainable développement بأنها محاولة الربط بين واقعية وديناميكية وتعقيد العلاقة بين المجتمع والاقتصاد والبيئة كما هو الحال بالنسبة لربط متطلبات الماضي والحاضر والمستقبل. [3]

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول إن التنمية المستدامة هي عملية مهمة تهدف لحفظ حق الأجيال الحالية مع ضمان حقوق الأجيال القادمة في عيش حياة كريمة في كنف بيئة صحية.

[1] سمية إبراهيم سالم، هاجر يحيى، "الإطار المتكامل للتنمية المستدامة وعواملها المتجددة"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد السادس (جوان 2017)، ص154.

[2] زواي فكروني، التنمية المستدامة: بين مفهوم ومتطلبات التطبيق، قراءة سوسيولوجية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد09، العدد الأول(جوان2018)، ص159.

[3] Khagram sanjeev, William c.clork, and Dana firas raad, « from the environment and human security to sustainable security and development journal of human development 4(2) p296.

الجدول(1): تطور مفهوم التنمية المستدامة

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بالتقريب	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية= النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية الى غاية منتصف الستينات من القرن العشرين	– اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية –اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية –إهمال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية (التنمية من أجل الإنسان)
2	التنمية=النمو	منتصف الستينات الى غاية منتصف السبعينات من القرن العشرين	–اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية –اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية –اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل الإنسان الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان
3	التنمية الشاملة =الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات الى غاية منتصف الثمانينات من القرن العشرين	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية اهتمام متوسط بالجانب البيئي	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/تنمية من أجل الإنسان الإنسان صانع التنمية/تنمية بواسطة الإنسان
4	التنمية المستدامة=الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	النصف الثاني من الثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر	اهتمام كبير بالجانب الاقتصادي اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية اهتمام كبير بالجوانب البيئية اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة تعامليه مع الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل الإنسان الإنسان صانع التنمية/ تنمية بواسطة الإنسان

المرجع: كمال ديب، "أساسيات التنمية المستدامة"(الجزائر، دار الخلدونية للنشر، ط1، 2015)

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من الأبعاد مترابطة ومتداخلة قوامها بيئي اجتماعي واقتصادي.

ويمكن تلخيصها في ثلاثة أبعاد هي البعد الاقتصادي، البعد البيئي والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

1) **البعد الاقتصادي:** ويركز على علاقة التأثير والتأثر الحالية والمستقبلية للعملية الاقتصادية على البيئة، وكذا الاستخدام الفعال والعادل للموارد البيئية والحفاظ عليها في حدود طاقة استيعابها، كما يهتم بدراسة الاستدامة الاقتصادية والمالية والحفاظ على رأس المال والموارد. [1]
2) **البعد البيئي:** حيث أن التنمية المستدامة تهدف الى حماية البيئة والموارد الطبيعية وحفظ حق الأجيال القادمة وعيش الأفراد في بيئة صحية متوازنة كما يهتم بعلاقة التأثير والتأثر على الإنسان ومحيطه، والاستخدام العادل والرشيد للموارد وعدم استنزافها وحمايتها من التدهور وكذا الحفاظ على التنوع البيولوجي. هذا وقد نصت بعض الدول في دساتيرها على المحافظة على التكوين الطبيعي لمحيط الإنسان وحمايته وتطويره بالشكل الذي يخدمه حاليا ومستقبلا. [2]
3) **البعد الاجتماعي:** إن العملية التنموية تهدف أساسا الى ترقية المجتمع وتعزيز حقوق الأفراد حاضر ومستقبلا، حيث تسعى في بعدها الاجتماعي الى تكييف النمو السكاني مع الموارد الطبيعية المتاحة والالتزام بالقيم لرفع مستوى الحياة

---

[1] "متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة"، (مداخلة مقدمة خلال المؤتمر العالم الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 07-08 أفريل، 2008.
2مأمون أحمد محمد النور، " التنمية المستدامة " ، مجلة الأمن و الحياة العدد 361 ،(جمادى الثانية 1433)، ص57.

بالموارد الطبيعية وحسن استغلالها اقتصاديا واجتماعيا، وتوفير الكفاءات الإدارية التي تديرها، ومحاربة الفقر والتخلف بكل أشكاله وزيادة معدل الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية لكل الفئات. [1]

[1] هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي،"حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان"، (رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق،2017) ص،ص 22-23.

المطلب الثاني: شروط التنمية المستدامة:

لتحقيق العملية التنموية التي تهدف أساسا إلى تلبية حاجا الأفراد وتحقيق مستوى معيشي لائق وحفظ حق الأجيال حاضرها ومستقبلها، لا بد من توفر شروط ومتطلبات سنحددها فيما يلي:

ومن بين الشروط والأساسيات التي ينبغي توفرها لتحقيق عملية تنموية، إضفاء الطابع المؤسساتي للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، ووجود آليات قانونية مناسبة وآليات لتنفيذها، ووضع قوانين وقواعد لتنظيم العلاقة بين هاته المؤسسات إضافة الى تعبئة القدرة الوطنية على مواصلة العملية التنموية وإشراكها فيها. [1]

وحسب دراسة أصدرها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بموجبها تم تحديد مجموعة من المتطلبات التي لا بد من توفرها حتى نستطيع تحقيق عملية تنموية خاصة لدى الدول النامية، وقد تم تحديدها كالتالي [2]:

1) وضع استراتيجية قطرية للتنمية طويلة الأجل وهذا يتم من خلال إصلاح السياسات الدولية الأمر الذي يتطلب سياسات مالية ونقدية ملائمة، إضافة الى تقوية المؤسسات والاستثمارات، وذلك للقضاء على الفقر والتخلف وتحقيق عدالة اجتماعية وتوفر مستوى معيشي ملائم وتعزيز حقوق الإنسان وذلك بطريقة تتوافق وأهداف مؤتمر الألفية.
2) زيادة حجم المعونة الدولية وتخفيض أعباء الديون وذلك للوقوف ضد الفقر وأخطاره ودعم التنمية المستدامة لدى المجتمع الدولي الحالي يدعو لزيادة حجم المساعدات الإنمائية وتخفيف وعبء الديون وابتكار آليات حديثة لخدمة التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب وجود استراتيجيات للجهات المانحة إضافة الى توافق حاجيات

[1] هدى عمارة، "البيئة والتنمية المستدامة تجربة الجزائر"، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد الثاني عشر، ص514.

[2] متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة"، مرجع سابق، ص،ص: 16-17.

المعونة مع احتياجات البلدان الممنوح لها، عن طريق التنسيق ومعرفة أوجه استخدام المعنويات.

3) التوسع في مجالي الصحة والتعليم وذلك بتوسيع السياسات التعليمية والصحية وزيادة الميزانية العامة للقطاعين وزيادة الاهتمام بالتعليم وجودته، والاستثمار في الموارد البشرية.

4) اكتساب التكنولوجيا وسهولة عملية نقلها، حيث يقتضي تحقيق العملية التنموية اكتساب التكنولوجيا لاسيما التكنولوجيات النظيفة واستخدامها لتعزيز سبل المحفظة على البيئة، وهذه إحدى التحديات الأساسية التي تواجه الدول النامية، وذلك في إطار مبادرة الألفية أين اقتصرت قدرات هذه الدول على اكتسابها ونقلها خاصة الحديثة منها.

إضافة الى الشروط السابقة التي حددت من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي هناك شروط أخرى لا بد من توفرها حتى نضمن تحقيق تنمية مستدامة وهذه الشروط تتحقق من خلال [1]:

1. **دور الدول:** فحاجات الدول الى الموارد المالية منها والطبيعية لتحريك عجلة التنمية، يخضع لمراقبة المؤسسات الحكومية لأداء هذه الدول، فالدول النامية سياساتها عاجزة عن دفع عجلة التنمية ولا تستطيع تحقيق مستوى الرفاه المطلوب ليتمكن الأفراد من عيش حياة كريمة، وهذه الرؤية تنطلق من كون ممارسات الدول الاقتصادية يجب أن تكون صحيحة في أغلبها حتى تستطيع الخروج من مأساة الفقر والتخلف.
2. **عدالة التجارة:** حيث أن مسارات العولمة ضيقت كثيرا من آليات التنمية المستدامة وفي إطار قواعد التجارة العالمية لا يزال مشكل الحماية يفرض

[1] "متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة"، مرجع نفسه، ص، ص: 16-17.

ضغوطا على الدول النامية، ويضعف القدرة التنافسية لها في الأسواق العالمية مما يؤدي بها إلى دفع الزيادات المحتملة في أسعارها وإراداتها. [1]

[1] مسعود يحيى، مرجع نفسه، ص، ص74-80.

المطلب الثالث: مؤشرات وأهداف التنمية المستدامة:

حددت التنمية المستدامة مسارات مهمة حققت تطلعات الدول النامية منها خاصة، وللتحقق من فعالية العملية التنموية لا بد من قياسها انطلاقا من عدة مؤشرات، حتى نستطيع تحقيق تنمية مستدامة تخدم الأهداف السامية للعملية التنموية.

وهذا ما سنحاول معرفته من خلال هذا المطلب.

أولا: مؤشرات التنمية المستدامة

لتحقيق تنمية مستدامة فعلية يجب وضع مجموعة من المؤشرات ، تقف على التغيرات التي أحدثتها العملية التنموية ومدى وعي الأفراد بها وبأهدافها.

وتعتبر عملية قياس التنمية المستدامة من خلال مؤشراتها المختلفة هي الوسيلة الأنجع لمعرفة مدى التقدم أو التأخير في تحقيق الأهداف والبرامج المخطط لها إضافة إلى هذه العملية يمكن من خلالها تحديد المعوقات المختلفة والحيلولة دون وقوعها وتجنبها. [1]

وقد حاولت لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة إيجاد مؤشرات معتمدة لقياس التنمية المستدامة، لكنها لا تزال غير منتشرة ويعتمد قياس التنمية المستدامة على مواصفات الدول ونوعية أصحاب القرار فيها، إذ لا يمكن توحيد هذه المؤشرات وعموما فهي ترتكز على خمسة عناصر أساسية:

1) **الأنظمة البيئية:** وترتبط بالمدى الذي تتمكن فيه الدول من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية والحفاظ عليها في مستوى صحي وتوجيهها نحو التحسن لا التدهور.
2) **تقليل الضغوطات البيئية:** ويرتبط هذا المؤشر بمدى قدرة الدول على تقليل الضغوطات الاجتماعية والبشرية على التنمية البيئية.

[1] كمال ديب، مرجع سابق الذكر، ص، ص: 160-161.

3) **تقليل الهشاشة الإنسانية:** وتكون فيه الأنظمة الاجتماعية والبيئية للدول غير معرضة بشكل مباشر للتدهور.

4) **القدرة الاجتماعية والمؤسسية:** ويرتبط بمدى قدرة الدول على بناء وإنشاء أنظمة اجتماعية ومؤسسية تستجيب للتحديات البيئية. [1]

5) **الحوكمة البيئية:** وترتبط بإمكانية الدول على الدخول في منظمات دولية لتحقيق حماية مشتركة للبيئة العالمية.

بيد أن هناك تصنيف آخر للمؤشرات لقياس العملية التنموية، وتعتبر أكثر دقة طورتها لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة ويطلق عليها مؤشرات الضغط والحالة والاستجابة، وتقسم إلى مستويات اجتماعية اقتصادية وبيئية.[2]

1-**المؤشرات الاجتماعية:** وتشمل عنصرين أساسيين هما المساواة الاجتماعية والصحة العامة والتعليم، حيث أن العنصر الأول يتضمن الخدمات العامة وفرص التشغيل وتلقى صعوبة في التحقيق، ويتم قياسها من خلالها نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ونسب البطالة إضافة إلى المساواة في أجور المرأة والرجل.

أما العنصر الثاني فيمكن قياسه من خلال توفر مياه نظيفة وصالحة للشرب، وتوفر غذاء صحي ورعاية صحية إضافة إلى حالة التغذية وصحة ومعدل وفيات الأطفال؛ كما ترتبط مباشرة بالتعليم ويقاس نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من الابتدائي وكذا معدل الكبار المتعلمين في المجتمع. كما يرتبط العنصر الأول بالعنصر الثاني من خلال توفر السكن والأمن للأفراد

[1] كمال ديب ، المرجع نفسه، ص ص 160_161.
[2] مأمون أحمد محمد النور ، مرجع سابق الذكر ،ص ص 59_60

2-**المؤشرات البيئية:** وتقاس من خلالها مدى تأثير العملية الاقتصادية على البيئة والموارد، وتشمل ثلاثة عناصر:

الأول الغلاف الجوي والأرضي والثاني البحار والمحيطات والمناطق الساحلية أما العنصر الثالث فيهتم بالتنوع الحيوي.

فالعنصر الأول: يهتم بنوعية الهواء والتغير المناخي وتأثيره على صحة الإنسان واستقرار النظم البيئية.

أما العنصر الثاني: فيهتم بعلاقة التأثير والتأثر بمياه البحار والمحيطات وسكان المنطقة الساحلية.[1]

أما بخصوص العنصر الثالث: فيهتم بمدى حماية التنوع الحيوي أو فقدانه.

3-**المؤشرات الاقتصادية:** التي تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما وتقاس من خلال:

- معدل الدخل ونسبة الاستثمار ومستوى الناتج المحلي
- أنماط الإنتاج والاستهلاك
- حالة النقل والمواصلات
- نسب البطالة والشغل

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة:

هناك ثلاث اهداف رئيسية للتنمية من كونها عملية ديناميكية، تنطلق من تأمين احتياجات الأجيال الحالية وضمان قدرة الأجيال القادمة، فالهدف من العملية التنموية يتلخص في تحقيق الرفاه للأفراد، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل والعادل والرشيد للمصادر والثروات والموارد والأساليب المتاحة.

[1] سمية ابراهيم سالم ،هاجر يحيى ، مرجع سابق الذكر ،ص ص 15_17.

ويمكن أن نستقي من هذا الهدف العام أن التنمية المستدامة تهدف الى التخلص من الفقر والتخلف بكل مظاهره، عن طريق تحقيق نمو واستقرار اقتصادي وتوفير سبل العيش الكريم وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تفعيل كافة الطاقات الوطنية وتعزيزها. [1]

بالإضافة إلى ما سبق هناك هدف أساسي للتنمية المستدامة، وهو المغزى منها يتمثل في تحقيق الانتفاع العادل للثروات والموارد بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وذلك في كنف بيئة صحية ورفاه واستقرار اجتماعي، إذن فالتنمية المستدامة تسعى للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على البيئة.

وفي الأخير ينبغي على الدول مراعاة البعد البيئي للتنمية، بمحاولة خلق تكامل وتوازن بين البيئة الطبيعة والبيئة الاجتماعية. إضافة إلى تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية القائمة والمتفاقمة والتي من شأنها أن تعيق العملية التنموية وتحرم الأجيال القادمة حقها في الانتفاع بالموارد والثروات والتنعم بحياة كريمة وذلك من خلال الاستغلال العقلاني والعادل والرشيد للموارد والثروات. [2]

[1] نائل عبد الحافظ العواملة، "إدارة التنمية الأسس–النظريات–التطبيقات العملية" (عمان، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2010) ص، ص37، 38.

[2] كمال ديب، مرجع سابق الذكر، ص،ص 54–55.

الجدول 02: أهداف التنمية المستدامة

الموارد	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية، الصناعية، الحضرية والريفية	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية والمياه الجوفية والموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الصادرات	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه
الصحة	زيادة الإنتاجية خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل	فرض معايير الهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية الموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظام المواصلات	ضمان الحصول على السكن المناسب بالعسر المناسب، وتوفير المواصلات والصرف الصحي للأغلبية الفقيرة	ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية
الطاقة	ضمان الامداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية والمواصلات والاستعمال المنزلي	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء	حفظ الآثار البيئية للوقود الأحفوري على النطاق المحلي والعالمي والتوسع في تنمية واستعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكافة القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وإيجاد الوظائف لأغلبية الفقيرة في مختلف القطاعات	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية

المرجع: كمال ديب، "أساسيات التنمية المستدامة"، (الجزائر، دار الخلدونية للنشر، 2015)

المطلب الرابع: النظريات المفسرة للتنمية المستدامة:

التنمية المستدامة، وكغيرها من المفاهيم والظواهر، اختلفت حولها التوجهات والآراء وزوايا النظر. ومن بين النظريات المفسرة لظاهرة التنمية المستدامة ما يلي:

هناك من يصنف النظريات المفسرة لظاهرة التنمية المستدامة إلى نظريات اقتصادية ونظريات اجتماعية.

1- **النظريات الاقتصادية:** من بين أهم روادها **آدم سميث (Adam Smith)**، والذي رأى أن الحرية والتنافس عوامل ملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال توفر عدة عوامل كالتخصص ورأس المال وزيادة الإنتاجية والإبداع التكنولوجي؛ وهي العوامل التي ينبغي توفرها لتحقيق تنمية مستدامة وتفسر العلاقة بين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة والبيئية ومواردها، كما يرى **ألفرد مارشال**"**Alfred Marchal**": أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال توفر مجموعة من العوامل أهمها المصادر والموارد الطبيعية والمناخ والامتداد والقدرة وتوفر الأسواق. إضافة إلى وجود طبقة اجتماعية وسطى كبيرة، وتعليم فعال وحركة اجتماعية، وتحقيق نمو اقتصادي يدفع إلى تحقيق تنمية اقتصادية وهي أحد أبعاد التنمية المستدامة.
2- **النظريات الاجتماعية:** تقوم هذه النظرية على الربط بين النمو الاقتصادي والتنمية من جهة، والخصائص الشخصية والسلوكية للسكان في أي مجتمع من جهة أخرى. ومن أبرز المفكرين الذين ينتمون لهذه النظرية نجد كل من "**دافيد ماكليلاند** "**David macclelland**" **وهيجن** "**Hagen**" [1]

يرى **ماكليلاند** أن مرحلة محصلة لعدة مستويات وأن تشجيع الإبداع الفردي تهتم في خلق الأفراد المنتجين وبالتالي الإسهام في تحقيق التنمية. ويضيف **هيجن** أن النمو

[1] نائل عبد الحافظ العواملة، "مرجع سابق «ص، ص: 44، 45.

الاقتصادي يتحسن من خلال تشجيع الإبداع والشخصيات الخلاقة التي تقود المجتمعات من حالات التخلف إلى حالات أكثر تقدما. [1]

[1] نائل عبد الحافظ العواملة، "مرجع سابق"، ص، ص: 44، 45.

المبحث الثالث: علاقة التنمية المستدامة بالأمن البيئي:

هناك علاقة وطيدة بين تأثير وتأثر، حيث أن تحقيق تنمية مستدامة مرهون بتوفر ببيئة صحية وأمن بيئي، وكذلك فمن أجل الحفاظ على البيئة وتحقيق عملية تنموية لا بد أن نراعي خصوصيات البيئة المحيطة واستغلال الموارد والثروات استغلالا عادلا رشيدا، ولا يمكن تحقيق تنمية مستدامة بدون تحقيق أمن بيئي.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول معرفة عوامل وأسباب تكامل العلاقة بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة، وكذا مدى توافق حاجيات التنمية المستدامة مع متطلبات الأمن البيئي، وهذا من خلال تسليط الضوء على العاقة بين التنمية المستدامة والبيئية.

المطلب الأول: عوامل وأسباب تكامل العلاقة بين التنمية المستدامة والأمن البيئي:

يقدم مفهوم التنمية المستدامة إطارا متكاملا للجمع بين سياساتها التنموية والاستراتيجية، وهذا المفهوم غالبا ما يشير إلى عمليات التغيير بمختلف مجالاته الاجتماعية، الاقتصادية، داخل الدول النامية؛ لكن ضرورة تكامل العملية التنموية بالبيئة أمر لا بد من تواجده في جميع الدول وسياساتها. [1]

فتفاقم المشكلات البيئية والمأساة التي أدت إليها الأوضاع البيئية المعاصرة، جعلت من التنمية المستدامة الحد من تدهور البيئية ومشكلاتها، والتي سببها أزمة القيم

1أحمد لكحل، "النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية" (الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، ط1، 2015) ص216.

التي يشهدها العالم، وغياب الضوابط الإنسانية والأخلاقية للسلوك الفردي والجماعي والدولي.[1]

إن التنمية المستدامة مفهوم حديث في مجال البيئة، وهي تأخذ بعين الاعتبار المشكلات البيئية، وتهدف إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، ومن ثمة التمتع ببيئة صحية يعني تحقيق الأمن للمجتمعات البشرية.

وما يظهر حاليا، هو محاولة الجيل الحالي استنزاف الموارد الطبيعية متجاهلا حقوق الأجيال القادمة، وهو ما يهدد بعدم استمرارية التنمية مستقبلا.

إذن فالبيئة والموارد الطبيعية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يفسر علاقة التأثير والتأثر بين البيئة والتنمية فتحقيق أمن بيئي يؤدي بالضرورة إلى تحقيق تنمية مستدامة.

إن حماية الأمن البيئي يتوقف على قياس مؤشر الاستدامة، ومنه فإن مؤشر الاستدامة البيئية، يحدد بناءا على قدرة الدول لحماية البيئة وحقوق الأجيال القادمة.

هذا وان حماية البيئة والأمن البيئي لا تعني أبدا التوقف عن استغلال الموارد البيئية أو انعدام التلوث، بل الأمر يتطلب الاستغلال العادل والرشيد، وامتثال الدول للالتزامات المتعلقة بمستوى الانبعاث الوطنية، ومحاولتها الاستفادة من خبرات الدول الأخرى في حفص انبعاثات الغازات الدفيئة. [2]

[1] أحمد لكحل، مرجع نفسه ص216.

[2] حسين شكران ،"العدالة المناخية نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية "، مجلة رؤى استراتيجية ، (عدد ديسمبر 2012،)،ص100.

وفي سياق آخر حاول تقرير الموارد العلمية الذي نشر سنة (1992)، مسح لموضوع التنمية المستدامة وأبعادها، حيث تضمن البعد البيئي عدة متطلبات نختصرها ففي العناصر التالية:

- يجب إلا تتجاهل التنمية المستدامة الضوابط والمحددات البيئية.
- يجب ألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.
- تتطلب التنمية المستدامة تطوير الموارد البشرية وتأهيلها ونشر الوعي البيئي.
- يجب إحداث تحولات في القاعدة الصناعية والثقافية السائدة بما يخدم البيئة حتى تضمن الاستخدام الأمثل والرشيدة للموارد البيئية. [1]

[1] سمير قريد، "حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية"(عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط، 2013) ص،ص72-73.

المطلب الثاني: توافق حاجيات التنمية المستدامة مع متطلبات الأمن البيئي

ترتبط البيئة والتنمية المستدامة بعلاقة تأثير وتأثر، فتدهور البيئية يؤدي إلى إعاقة أو استحالة تحقيق العملية التنموية، فالحفاظ على البيئة وتحقيق أمن بيئي ضرورة حتمية لتحقيق تنمية مستدامة.

وقد اعتبر البنك الدولي أنه من خلال الرشادة البيئية يمكن إدارة الموارد الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية. [1]

حيث تسعى بعض الدول إلى وضع سياسات وتشريعات لحماية البيئة، هذا وتعتبر التربية البيئية عاملا مهما في نشر الوعي بأهمية الحفاظ على المحيط العام والطبيعي للإنسان وصيانته، وذلك عن طريق توظيف الأهمية البيئية في المناهج الدراسية للأطفال والطلاب والتركيز على دورهم في تحقيق الأمن البيئي، إضافة إلى تطوير الدراسات المتعلقة بإدارة التنمية. [2]

تختلف انشغالات ووعي الأفراد والدول باختلاف درجاتهم، فالدول المتقدمة والتي حققت مستوى عال من التنمية، فانشغالات الأفراد فيها تكون بكيفية حماية النظام البيئي من تأثيرات النمو الاقتصادي.

أما الدول النامية مثلا والتي لا تزال أغلبها تشهد مراحل استقلالية في حكوماتها فتركز انشغالاتها في تحقيق الاستقرار السياسي فيها.

---

[1] عبد الرحمن نوري، "الاستخدام السلمي للطاقة النووية بين التنمية المستدامة و الأمن البيئي" ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد التاسع(جوان 2017) ص305.

[2] أميرة بعزيز ،"السياسة الطاقوية ومعضلة الأمن البيئي–الجزائر نموذجا"(مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية–تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018–2017) ص21.

وتشمل التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية، بعد اقتصادي بعد اجتماعي، وأهم بعد أو عنصر هو البعد البيئي في التنمية المستدامة، الذي من خلاله يمكن استنتاج العلاقة بين البيئة والأمن البيئي والتنمية المستدامة لدى وجب وضع الاعتبارات البيئية في عملية التنمية حتى تتحقق هذه الأخيرة متوافقة مع البيئة أو التنمية البيئة، ومن خلال هذا الطرح يمكن القول إن محور العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة هو التكافؤ والموازاة. [1]

وتتضمن هذه العملية علاقة تأثير وتأثر، فالتواصل والاستمرارية في عملية التنمية المستدامة يتطلب الحفاظ على البيئة، أين يتطلب هذه الأخيرة أن تكون قادرة على الاستمرار في العطاء، سواء حاضرا أو مستقبلا، وهو ما يضمن تحقيق أمن بيئي على الصعيد الفردي والجماعي والدولي. [2]

[1] محمد عبد الرحيم خلاف، سميرة بوسطيلة،"الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد التاسع و(جويلية2016) ص67.

[2] سمير قريد، "حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية"، مرج سابق الذكر، ص،ص 74–75.

خلاصة الفصل:

1) إن علاقة الإنسان بالبيئة علاقة فطرية قائمة على التأثير والتأثر المتبادل، طالما أن البيئة هي الإطار الذي يتواجد فيه الإنسان، ويلبي منه كافة احتياجاته
2) ان التهديدات البيئية ذات الوتيرة المتزايدة في الوقت الراهن الأمر الكبير والبالغ لزيادة الوعي بالبيئة ومشاكلها، والبحث في سبل حمايتها وتحقيق أمن بيئي؛ وكان الحل في التنمية المستدامة.
3) هناك ارتباط وثيق بين البيئة والتنمية. فلا يمكن تحقيق تنمية مستدامة بدون بيئة وموارد وثروات، كما انه لا يمكن الحفاظ على الموارد البيئية وترشيدها وحمايتها من الاستنزاف وضمان حق الأجيال القادمة دون وجود عملية تنموية تضمن حق الجميع في حياة كريمة.
4) فالبيئة أحد أبعاد التنمية المستدامة، والتنمية المستدامة أداة الترشيد للموارد البيئية وتحقيق أمن بيئي.

الفصل الثاني:
القرن الافريقي بين واقع التهديدات البيئية وطموحات التنمية المستدامة

الفصل الثاني:

القرن الإفريقي بين واقع التهديدات البيئية وطموحات التنمية المستدامة:

❖ **المبحث الأول:** دراسة جيواستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي.

- **المطلب الأول:** الموقع والأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة القرن الإفريقي.
- **المطلب الثاني:** العلاقات الجيواستراتيجية بين دول القرن الإفريقي.
- **المطلب الثالث:** تداعيات التهديدات البيئية على الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في المنطقة.

❖ **المبحث الثاني: التهديدات البيئية والتنموية في منطقة القرن الافريقي.**

- **المطلب الأول:** التصحر والجفاف والتغيرات المناخية.
- **المطلب الثاني:** الصراع على الموارد واستنزاف الثروات.
- **المطلب الثالث:** اختلال التوازن الايكولوجي وخسارة التنوع البيولوجي بالمنطقة.

❖ **المبحث الثالث:** الفواعل المساهمة في حماية وتعزيز الأمن البيئي والتنمية المستدامة في القرن الإفريقي.

- **المطلب الأول:** أهم المؤتمرات والاتفاقيات الدولية في المجال البيئي والتنموي.
- **المطلب الثاني:** دور المنظمات الدولية والإقليمية في تعزيز الوعي البيئي والتنموي في المنطقة.
- **المطلب الثالث:** دور المؤسسات الحكومية في حماية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في القرن الإفريقي.

نسعى من خلال هذا الفصل لتبيان أهمية منطقة القرن الافريقي وأهم التهديدات البيئية والتنموية التي تعاني منها من فقر وتردي للأوضاع المعيشية واختلال التوازن الايكولوجي، إضافة إلى محاولة لتسليط الضوء على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالمنطقة؛ كما نحاول رصد أهم الجهود الدولية والمحلية المبذولة لمواجهة التهديدات البيئية والتنموية بها.

المبحث الأول: دراسة جيواستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي:

تعتبر منطقة القرن الإفريقي من موقعها الاستراتيجي ذات أهمية استراتيجية بالغة، إلا أنها تشهد تهديدات بيئية تهدد الأمن البيئي وتعيق حركة التنمية المستدامة بها على غرار الدول النامية، مما يؤثر على استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الأول: الموقع والأهمية الجيوبوليتيكية:

أولا: الموقع الجغرافي: تحتل منطقة القرن الإفريقي بعد استراتيجياتها هاما وتحظى باهتمام دولي إقليمي بالغا، إلا أنه لم يتم تحديدها تحديدا دقيقا، وهذا ما أدى إلى تعدد التعاريف الخاصة بموقعها وهذا الأمر الذي صعب تحديد الدول التي تنتمي إلى المنطقة، والأمر راجع إلى حداثة المصطلح نسبيا. وفيما يلي جملة من التصنيفات لموقع القرن الإفريقي والدول التي تنتمي اليها.

منطقة الأمن الإفريقي هي منطقة ناتئة في الجهة الشرقية للقارة الإفريقية على شكل قرن يشق الماء لشقين، الشق الشمالي هو البحر الأحمر والشق الجنوبي منه هو المحيط الهندي، ومنه فمن الناحية الجغرافية فالقرن الإفريقي يضم كل من إثيوبيا والصومال، إلا أن هناك من يضيف دولة ثالثة وهي جيبوتي إلى منطقة القرن الإفريقي. [1]

[1] ميلود وضاحي ، السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه دول افريقيا دراسة حالة القرن الافريقي 1990_2013(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ،المسيلة،2014_2015) ص 83.

امينة دير، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في افريقيا، دراسة حالة دول القرن الافريقي" ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014–2015) ص 121

وهناك من يرى أن مصطلح القرن الإفريقي يقصد به الأراضي التي يسكنها الصوماليون وتعدد أوطانهم سواء الصومال أو أثيوبيا أو كينيا، إذن فهذا التعريف يختصر التسمية على الصوماليين ويحصر ثلاث دول في هذه المنطقة وهي كل من الصومال إثيوبيا وكينيا، وهو ينطبق على النتوء البارز من القارة الإفريقية في الجزء الشمالي الشرقي في شكل مثلث. ويضيف هذا التعريف الدولة الكينية إلى حدود المنطقة. [1]

بيد أن هناك تعريف آخر للقرن الإفريقي توافق التعاريف السابقة في حصر المنطقة في كل من الصومال، جيبوتي وإثيوبيا، رواه علماء السياسة ودراسي الصراعات الدولية، وهو مؤسس على الصراعات المتعددة في المنطقة على مر التاريخ. [2]

[1] أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الانساني في افريقيا دراسة حالة دول القرن الافريقي، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،2013_2014)ص 87.

[2] عبد الرزاق عثمان، "القرن الإفريقي، التاريخ والجيوبوليتيك"، (قطر، جامعة قطر، مذكرة الوثائق والدراسات الإقليمية، ط1، د س. ن) ص، ص 366، 367.

امينة دير المرجع نفسه ،ص 123

في حين يتجه بعض الجغرافيين إلى توسيع حدود المنطقة لتضم إضافة إلى الصومال، جيبوتي، إثيوبيا كل من كينيا والسودان، وهناك من يصطلح عليه" القرن الإفريقي الكبير"، هذا التعبير الذي أطلق من طرف بعض المنظمات السياسية على غرار المفوضية الأوروبية، والهيئة الدولية الحكومية المعنية بالتنمية "**إيغاد**" "**(IGAD)**، وتشير إلى الدول التالية: إثيوبيا، اريتريا، الصومال، جيبوتي، السودان، كينيا، أوغندا.

إذن فالقرن الإفريقي "**THE HORN OF AFRICA**": هي تسمية حديثة نسبيا مرت بعدة تغيرات مست الخارطة الجغرافية للمنطقة، توسعا أو تضييقا، فهناك من يحصرها في ثلاث دول الصومال، جيبوتي، إثيوبيا، وهناك من يلحق بها كينيا والسودان تأثيرا

وتأثرا، وهناك من الجغرافيين الذين يتجهون إلى توسيع المنطقة فيما يعرف بالقرن الإفريقي الكبير. [1]

- لم يتفق الباحثين على الدول التي تضمها منطقة القرن الافريقي، لكن على العموم يمكن القول أن القرن الافريقي يضم كل من: الصومال، جيبوتي، ارتيريا، اثيوبيا.

[1] أمينة دير، مرجع سابق الذكر، ص123.

متوفرة على الرابط www.alukah.net

ثانيا: الأهمية الجيوبوليتيكية:

تنبثق أهمية المنطقة من كونها ذات موقع استراتيجي، فهي تتحكم في مدخل البحر الأحمر وهو أحد طرق نقل النفط من الجزيرة العربية نحو أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مرورا بقناة السويس، إضافة إلى إطلالتها على المحيط الهندي، وتحكمها في طرق التجارة العالمية

كما أن أهمية المنطقة لا تكمن في موقعها فحسب، بل بغناها بالموارد والثروات الطبيعية.[1]

وقد شهدت المنطقة تنافسا ومحاولة شديدة للسيطرة عليها من قبل المعسكرين أنداك كما تبادل الطرفان الأدوار داخلها، بسبب احتلالها لموقع جغرافي متميز بإطلالتها على

[1] ميلود وضاح ، مرجع سابق الذكر ، ص 84

ممرات مائية هامة، واحتوائها على ثروات طبيعية مهمة منها مياه نهر النيل والثروات النفطية [1]

كما تستمد المنطقة أهميتها الاستراتيجية واعتبارها منفذا مهما للتجارة وطريق نفطي بين منطقة الخليج العربي وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

إضافة إلى اعتبارها كحلقة وصل بين العالم العربي والإفريقي لانتماء ثلاث دول عربية منها السودان والصومال وجيبوتي إلى جانب سبع دول افريقية باعتبارها عمقا استراتيجيا ببعض الدول العربية خاصة مصر.

اكتسبت منطقة القرن الإفريقي بعدا سياسيا على حساب الدلالة الجغرافية، فهي تشير إلى منطقة للتنافس والصراع على النفوذ، على غرار الاستعمار الذي توالى على المنطقة، الأطماع الأمريكية والأوروبية الحالية.

إذ تطل دولة على المحيط الهندي، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب، إضافة إلى قربه من جزيرة العرب بخصائصها ومكوناتها الاقتصادية وأهميتها الاستراتيجية. [2]

لقد دخلت المنطقة الممتدة من المداخل الشمالية للبحر الأحمر حتى النتوء الجنوبي للقرن الإفريقي، امتدادا إلى الخليج العربي، على مر الزمن ضمن صراع النفوذ، تنافست عليه القوتان العظمتان أنداك مرورا بالأطماع الاستعمارية التي توالت على ([3])

[1] سامي السيد أحمد، "السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة والاستجابة"، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1)، ص11.

2جلال الدين محمد صالح، "القرن الإفريقي الموقع والأهمية والاستراتيجية"، مجلة قراءات افريقية، العدد الأول، ص ص : 100–101.

3 صلاح الدين حافظ، "صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي" (الأردن، عالم المعرفة، ط1، 1982) ص ص8–9.

المنطقة وصولا إلى الصراع العربي الإسرائيلي الذي بات يمسها أيضا، بسبب حقول النفط الموجودة بالخليج العربي والتي تمر بالبحر الأحمر وكذا الموجودة بالسودان. [1]

ترتبط المنطقة وتتداخل بمناط أخرى زادت من أهميتها الجيوبوليتيكية فهي البحر الأحمر وخليج عدن، حوض النيل وشرق إفريقيا، إذ يمتد البحر الأحمر من خليج السويس في الشمال إلى مضيق باب المندب وخليج عدن في الجنوب، ويعتبر مجرى مائي مهم وممر للتجارة ونقل البترول الخليجي، أما الشمال فأصبح منطقة للقرصنة الصومالية ضد السفن التجارية وحاملات النفط المارة بالمنطقة.

إضافة إلى تداخل حوض النيل مع المنطقة. [2]

كما تزايد الدور الأمريكي في القرن الافريقي من خلال سعيها إلى إعادة ترتيب القارة، بداية من تسوية النزاعات بالمنطقة، إضافة إلى بروز بعض القوى الإقليمية الجديدة التي أصبح لها دور في المنطقة مثل الدور الإيراني.

وقد سعت إسرائيل إلى بناء قاعدة استراتيجية لتحقيق الهيمنة من خلال مبدأ شد الأطراف، حيث تعتمد على حوض النيل باعتباره المستهدف في الاستراتيجية الإسرائيلية. [3]

1 صلاح الدين حافظ، "مرجع نفسه، ص ص8–9.

سامي السيد، مرجع سابق الذكر، ص–ص28–30. 2

3 صلاح الدين حافظ، المرجع نفسه، ص ص، 10–11.

المطلب الثاني: العلاقات الجيواستراتيجية بين دول القرن الإفريقي، وتأثيرها على الأمن البيئي والتنمية المستدامة:

لعل الأمر المتعارف عليه الصراعات والخلافات الحادة التي تمر بها دول القرن الإفريقي، وهو ما ينعكس سلبا على جهود تحقيق أمن بيئي وتنمية مستدامة في المنطقة بسبب عدم توافق الآراء والمصالح.

لكن لاح في الأفق بوادر جديدة لعلاقات استراتيجية متحسنة بين هذه الدول من مصالحات، وعقد اتفاقيات تشير لتحسن الأوضاع وتنبئ بتوحد الجهود في سبيل تحقيق التنمية المستدامة والأمن البيئي بالمنطقة. فما هي هذه التحولات، وماهي تأثيراتها على سير العلاقات بين هذه الدول وتحقيق غايتها؟

تشهد منطقة القرن الإفريقي هذه الأيام حراكا سياسيا واستراتيجيا نشطا، يعتمد على دبلوماسية التفاوض، وتمخض عنه حتى الآن إما تفاهمات متبادلة، أو التوقيع على اتفاقيات مصالحة.

وتجلى ذلك في الاختراقات الايجابية لعدد من القضايا العالقة، والتوجه نحو أهداف أسمى كالتنمية.

من بين المصالحات التي تمت بين دول المنطقة، الاتفاق الثلاثي بين إثيوبيا والسودان ومصر، في 16 جوان 2018، حول سد النهضة، والاتفاق الثنائي بين إثيوبيا وإرتيريا، 8 جويلية 2018، والمصالحة الداخلية في إثيوبيا 7 أوث 2018، لكن ما مدى إمكانية تحقيق الاستقرار والأهداف الأسمى لدول المنطقة بعد هذه المصالحات؟ [1]

[1] حمدي عبد الرحمن حسن ، الصراعات العرقية و السياسية في افريقيا (الاسباب و المستقبل)، مجلة قراءات افريقية العدد الاول ، أكتوبر 2004، ص 45.

يعتمد الأمر حسب المحلل السياسي السوداني والمهتم بقضايا القرن الإفريقي "**قير تور**"، على مدى وعي دول المنطقة بضرورة امتلاك مشاريع نهضوية تنموية.

فالرؤية الاستراتيجية لأثيوبيا ترتكز على تقوية اقتصادها وتحقيق التنمية، وهو ما جاء مع مشروع النهضة الذي يحقق الأمن المائي للسكان الإثيوبيين. [1]

ويمكن أن تساعد مصر في تعزيز التنمية الاقتصادية بالقرن الإفريقي، سواء في مجال استغلال الموارد وتطويعها وكذا بتقديم الخبرات المصرية في مجال التعليم والتوعية الصحية، وعلى مستوى اقتصاديات الطاقة والطاقات المتجددة، يمكن أن يساعد في تعزيز المصادر الطبيعية للطاقة المتجددة كالشمس والرياح والطاقة المائية. [2]

وعلى واقع التحولات المتسارعة، تعلق دول القرن الإفريقي آمالها على هذا التكامل الذي بدأت ملامحه تتشكل مع هذه المصالحات وتقوية العلاقات الجيواستراتيجية بين دول المنطقة بحد ذاتها وعلاقاتها مع دول الجوار والتي يأمل أن تخرج بالمنطقة من قلب النزاعات الحدودية والأهلية إلى طريق التكامل التنموي والاقتصادي. [3]

بالإضافة إلى هذا، فقد رسمت القمة الثلاثية بين زعماء إريتريا "**أسياس أفورقي**"، وكينيا **أوهورو كينياتا** ورئيس الوزراء الإثيوبي **آبي أحمد** ضمن قمة "**اسمرا**"، أولى

[1] محمد الأمين النحاس،" مصالحات القرن الافريقي ... هل تغير وجه المنطقة أم تزيد اشعالها؟" موقع الخليج أون لاين ، متوفر على الرابط : http /alkhalegonline.net.

[2] عزو محمد عبد القادر ناجي، "عدم الاستقرار السياسي في القرن الإفريقي، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي"، متوفر على الرابط التالي: . http://www.sstcaw.org/ar/prirt.art

[3] https://at-ain.com/articate/hokr-africa-arrangments

ملامح التعاون الإقليمي، حيث بحثت القمة عددا من القضايا الإقليمية الراهنة، أين أكدت على ضرورة تنسيق الجهود لخلق تكامل إقليمي في المجال التنموي لدول القرن الإفريقي. [1]

إن تحسن العلاقات البينية بين دول القرن الافريقي، خاصة العلاقات الإثيوبية الإرتيرية، وكذا الجيبوتية الإرتيرية، إضافة إلى انتعاش العلاقات الصومالية الإرتيرية، في إطار المبادرات حسنة النوايا بعد أن انعدمت كل أشكال التعاون بين دول المنطقة، قد لاح في الأفق بآمال تكامل اقتصادي وتنموي، وإطلاق الشرارة الأولى للسلام في المنطقة. [2]

[1] القرن الإفريقي... "ترتيبات جديدة ترسم ملامح السلام والاستقرار"، مرجع سابق الدكر.

[2] محمد ناصر السعيد،" تطور العلاقات البيئية في القرن الإفريقي... أي مستقبل ينتظر الإقليم؟"، مجلة قراءات افريقية، العدد 10(2018).

المطلب الثالث: تداعيات التهديدات البيئية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في القرن الافريقي:

تشهد دول القرن الإفريقي عدم استقرار داخلي بكل نواحيه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وما زاد الأوضاع أكثر سوءا، زيادة حدة التداعيات والتهديدات البيئية على المنطقة.

أولا: الأوضاع الاجتماعية بمنطقة القرن الإفريقي:

تشهد منطقة القرن الإفريقي تزايد كبير في نسبة السكان مما أدى إلى تفاقم مشاكل البيئة والنفايات والنزوح والهجرات.

يمكن القول إن الأوضاع الاجتماعية في منطقة القرن الإفريقي قد تأثرت بالتهديدات البيئية وأثرت فيها، والأمر راجع لعدة عوامل، العامل الأول يتمثل في الزيادة الهائلة للسكان بالمنطقة وذلك ابتداء من أوائل 1960، مما ساهم بشكل كبير في الضغط على الموارد الطبيعية.

أما العامل الثاني فيعود إلى زيادة الاستغلال الجائر وغير العقلاني للموارد والثروات والأراضي الزراعية، وإجهاد البيئة. [1]

يعد معدل النمو السكاني في القرن الإفريقي من أعلى المعدلات في العالم، حيث وصل إلى 218 مليون نسمة عام 2010، ويعاني نحو 70 مليون نسمة نقصا حادا في الغذاء.

[1] أمينة دير، مرجع سابق الدكر، ص137.

كما ترتفع نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في إثيوبيا بنحو 72%، كما أن متوسط الدخل الفردي جد متدني، وهناك ما يعادل نصف دول القرن لا يتعدى فيها مؤشر الدخل 369 دولار. [1]

بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية تزايد عدد اللاجئين في المنطقة باحثين عن ظروف عيش ملائمة واقل تطرف إلى دول الجوار، مما سبب في تفاقم مشاكل أكبر من السابقة، تشمل انتهاكات حقوق الإنسان، والتهديدات الموجهة إلى الفئات المجتمعية الضعيفة كالنساء والأطفال.

كذلك لا ننسى الحروب والصراعات الداخلية التي تنخر المنطقة وتداعياتها على استقرار الأوضاع الاجتماعية، ففي نهاية 1991، قدر عدد ضحايا حرب الصومال بحوالي 20 ألف شخص ونحو 600الف لاجئ إلى الخارج، كما عرفت الصومال في هذه الفترة موجات من الجفاف والمجاعة هددت نحو 4.5 مليون شخص.

إضافة إلى سوء التغذية والمجاعة، لا ننسى التدهور الصحي الذي تمر به المنطقة، بسبب الفقر وعدم الاستقرار، وعدم قدرة الدول على التكفل الصحي للأفراد، حيث أصبحت المنطقة تعج بالأوبئة ومخيمات اللاجئين أين تنعدم المرافق الصحية، وهو ما سبب انتشار عدة أمراض معدية وفتاكة مثل الكوليرا والملاريا، وبنسب مرتفعة خاصة في كل من الصومال وجيبوتي، أين بلغت إصابات الملاريا في عام 2006، 2.5 مليون حالة. [2]

بالإضافة إلى عدم الاستقرار على الصعيدين الاجتماعي و الفردي واهمال الاوضاع بالقطاع الصحي ، تعاني منطقة القرن الإفريقي من ضعف في سياسات ومشاريع

[1] أمينة دير، المرجع نفسه.

[2] هويدا عبد العظيم عبد الهادي ، " القرن الافريقي و المحاولات الانمائية ، مجلة قراءات افريقية ،(العدد 17، 07)، ص 112.

التنمية؛ هذا إلى جانب نقص حاد في التعليم، بسبب الفقر، مما سبب انعدام للوعي البيئي وهو ما يفسر الاستغلال الجائر للمواد والثروات، وتزايدت الأوضاع البيئية في منطقة القرن الأفريقي تدهورا بتزايد الهجرات. [1]

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية بمنطقة القرن الإفريقي:

لا شك أن البعد الاقتصادي يلعب دورا هاما في استقرار الأوضاع الداخلية والخارجية للدول، لكن إذا تعرض هذا الأخير إلى التهديد، فكيف يمكن للدول وأفرادها الاستمرار ؟ [2]

مما لا شك فيه أن للتهديدات البيئية والتغيرات المناخية التي مست دول القرن الإفريقي قد طالت البعد الاقتصادي في المنطقة، وهو ما يفسر الكثير، خاصة بعد تدهور قطاع الزراعة والرعي وتربية الماشية والتي تعتمد عليها دول المنطقة بالدرجة الأولى.

تعرضت العديد من دول المنطقة لتدهور الأوضاع الاقتصادية، جراء موجات الجفاف المتكررة، وقد قدرت خسائر الدخل القومي لـ **130** مليون دولار سنويا بسبب الجفاف وانخفاض إنتاج الأراضي، أين تعتمد دول القرن الإفريقي بدرجة أولى في اقتصادها على الزراعة والرعي، حيث توظف الزراعة نحو 80% من السكان في إثيوبيا واريتيرياو65% من السكان في الصومال. [3]

ويأتي أكثر من 50% من احتياجات الصومال من الجنوب مما يستورد تجاريا، ومن البرامج الإنمائية الغذائية، وتمثل الماشية 80% من منتجاتها من مجمل صادرات

[1] هويدا عبد العظيم عبد الهادي، المرجع نفسه.

[2] محمد الزايدي،"الجفاف في إفريقيا..القنبلة الموقوتة"، مجلة قراءات افريقية، العدد 3،(ديسمبر2008)، ص106.

3 أمينة دير، مرجع سابق الذكر، ص132.

الصومال في السنوات العادية، ويصدر قرابة 2مليون رأس في السنة وهو ما يولد نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي. [1]

ويعتمد اقتصاد إثيوبيا اعتمادا كبيرا على القطاع الزراعي، أين تمثل الزراعة 83% من القوى العاملة وبسبب حالات الجفاف المتكررة، جعلت من اقتصاد الدولة [2] عرضة للتغيرات المناخية. لكن بالرغم من ذلك فقد استطاعت إثيوبيا أن تحقق نموا اقتصاديا مقبولا، جعل مؤشر الفقر ينخفض من 45.5% عام1996، إلى 32.7، سنة 2007.

تمتلك دول القرن الإفريقي موارد طبيعية هامة، منها اليورانيوم والحديد الخام والقصدير والنحاس لكن لا توجد دراسات أو أرقام وبيانات معلنة عن حجمها وجدواها الفعلية في النهوض باقتصاد البلد، هذا إضافة إلى الملح والجبس وهما مستغلان بشكل بسيط، لكن معظم إمكانيات هذه الدول وخاصة الصومال، خربت خلال الحرب، أضف إلى ذلك ما لحقها من تدهور بسبب الأوضاع والتهديدات البيئية التي تعاني منها،كما أن الصناعة مشلولة لغياب البنية التحتية وتدمير الكثير مما كان قائما منها. [3]

ويمثل العمال الصناعيين في المجتمع الصومالي نسبة ضئيلة من المجتمع؛ في حدود الـ 10% من مجموع الصوماليين القادرين على العمل، وهذا النشاط محصور تقريبا في بعض الصناعات الغذائية والاستهلاكية السطحية أين لا يزيد عدد المصانع الصومالية الهامة عن الـ 07 مصانع. [4]

---

[1] مجلس الأمن ،مرجع سابق الدكر.

2 مريم شحومية، حسينة زعرور:" الدولة القومية بين إدارة التعددية الاثنية واستراتيجيات التنموية في منطقة القرن الإفريقي– دراسة حالة إثيوبيا"، (برلين، ألمانيا، المركز الديمقراطي للدراسات السياسية والاقتصادية، ط 1 2018، ص88

3 محمد صخري، "قراءة أوضاع الصومال في القرن الإفريقي وأثرها على الأمن في إقليم البحر الأحمر"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية(11ديسمبر 2017).

[4] جلال محمد رأفت، إبراهيم أحمد نصر الدين، "القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية"، القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية" (القاهرة، دار النهضة العربية، ط1، 1985)، ص.ص9–10.

المبحث الثاني: التهديدات البيئية والتنموية في منطقة القرن الافريقي:

تتعرض منطقة القرن الإفريقي إلى عدة تهديدات بيئية، مناخية وتنموية... تؤثر على أمن دول المنطقة واستقرارها، يحدث هذا بالرغم من الجهود الدولية وسياسات الدول بحد ذاتها للتصدي ومكافحة تردي الأوضاع البيئية والتنموية في المنطقة.

وخلال هذا المبحث سنحاول التطرق الى مختلف التهديدات البيئية والتنموية التي تعاني منها دول القرن الافريقي.

المطلب الأول: التصحر والجفاف والتغيرات المناخية:

مما لا شك فيه أن القارة الإفريقية ومنطقة القرن الإفريقي قد أخذت القسط الأكبر من تداعيات التهديدات البيئية والتغيرات المناخية.

أولا: التصحر والجفاف:

يعتبر التصحر مشكلة عالمية تعاني منها العديد من البلدان، ويعرف على أنه تناقص في قدرة الإنتاج البيولوجي للأرض أو تدهور خصوبة الأراضي المنتجة، مما يكسبها ظروف مناخية تشبه الأحوال المناخية الصحراوية، وهو من أخطر المشكلات التي تواجه القرن الإفريقي. [1]

إضافة إلى التصحر يعد الجفاف الهاجس الأكبر الذي يؤرق الدول خاصة النامية منها، وذلك راجع لعدم قدرتها وكذا عدم امتلاكها للتكنولوجيا التي تسمح لها باستغلال سواء المياه الجوفية أو تحلية وتنقية مياه المسطحات والبحار المكلفة ،حيث شهدت ولا تزال

[1] "مشكلة التصحر وأثره على حدوث المجاعات وانتشار الأمراض في إفريقيا (دراسة تطبيقية على الصومال)"، مركز الأبحاث والدراسات بورتلاند فارست، 2014 متوفر على الرابط التالي: http//:www.punttandtrust.com/2014/11/bloc-post-12-h2

منطقة القرن الإفريقي تغيرات في درجة الحرارة والتساقط بسبب التغيرات المناخية الحاصلة فموجة الجفاف التي ضربتها خلال الفترة الممتدة ما بين 2010–2011، تسببت خسائر مادية وبشرية هامة، ويعود السبب إلى تراجع التساقط في كل من جيبوتي، الصومال، شمال كينيا وإثيوبيا.

يؤثر الجفاف في القرن الإفريقي على أكثر من 11 مليون شخص في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة من الصومال وجنوب السودان وإثيوبيا واريتريا وجيبوتي، ومازال شبح الضرر يلاحق المزيد من البشر والمحاصيل والماشية في الأشهر القادمة بسبب تزايد وطأة الجفاف. وعلى المدى البعيد على دول المنطقة أن تستعد لمواجهة نوبات الجفاف المتكررة، وإذا أضيفت الزيادة السكانية في المنطقة إلى نوبات الجفاف، فمن المتوقع أن تؤدي إلى تفاقم الآثار الاجتماعية والاقتصادية في السنوات المقبلة. [1]

ويعد الجفاف والتصحر من أهم الأسباب البيئية لهجرة البشر وتحولهم إلى لاجئين عن مناطق المياه والرعي، كما أنهما السبب الرئيسي للصراعات حول المصادر والموارد الطبيعية.[2]

في تقرير تبنته وكالة "**تيرفنو**" للتنمية أن اثنين من كل ثلاثة أشخاص يعانون نقصا حادا في المياه بحلول عام 2025، وأضاف التقرير أن المعروض من المياه في العالم[3]

لا يمكنه حساب الطلب المتزايد عليه، أين نجد أن هناك 18 مليار متر مكعب من المياه يفقد سنويا في جنوب السودان.

[1] "الجفاف في منطقة القرن الإفريقي خطة إنمائية"، مجموعة البنك الدولي صحيفة وقائع 8 جويلية 2011.

[2] محمد الزاوي ،"الجفاف في إفريقيا... قنبلة موقوتة"، مجلة قراءات افريقية، العدد الثالث،(ديسمبر 2008)، ص103.

[3] رندا عطية سليمان، "المياه وقود حروب المستقبل 1999–2004"، مجلة قراءات افريقية، العدد الثاني،(سبتمبر 2005) ص75.

حذرت الوكالة الإنمائية الدولية التابعة للأمم المتحدة من أن الجفاف والمجاعة في الصومال، قد يؤديان الى مأساة إنسانية ذات أبعاد وخيمة، أين سيتاح لشخص من بين ثلاثة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، وما يزيد الوضع سوء ندرة المياه الصالحة للشرب في العديد من المناطق، وارتفاع أسعار الحبوب، كما ذكر في تقرير منظمة الأغذية أنه يوجد 2.14 مليون نسمة بحاجة ماسة للمساعدات الإنسانية، إضافة إلى نزوح 1.46 مليون نسمة من سكان المناطق الوسطى بسبب المجاعة والحروب ، كما أصاب الجفاف خاصة بالمناطق الجنوبية للصومال نحو 241.000 طفل دون سن الخامسة بأمراض سوء التغذية الحادة.[1]

ثانيا: التغيرات المناخية:

مثلت تداعيات ظاهرة التغير المناخي تحديا متناميا بعدة أبعاد، اقتصادية، اجتماعية وحتى سياسية، وتعد القارة الإفريقية وخاصة منطقة القرن الإفريقي أكثر المناطق عرضة لتداعيات خطر التغيرات المناخية، نظرا لعدة أسباب منها ما ترتبط بالطبيعة الطبوغرافية للقارة كونها تقع في مجال المناطق الأكثر دفئا في العالم، وأخرى لكثافة السكان والاستغلال الجائر للموارد والأنشطة غير العقلانية للأفراد، وكذا ضعف السياسات والتشريعات البيئية بالمنطقة. [2]

لم تعد قضايا التغيرات المناخية احد المخاوف البيئية فقط وإنما أصبحت الهاجس الرئيسي والقضية الجوهرية التي تواجه دول القرن الإفريقي، وقد عرفت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التغير المناخي على أنه تغير في المناخ بصورة مباشرة أو غير مباشرة بسبب النشاط البشري الذي يفضي إلى التغير في تكوين الغلاف

[1] "الجفاف في الصومال... ما هو أسوء لم يأت بعد"، مركز الجزيرة للدراسات.

[2] ابتسام رمضاني، "تداعيات ظاهرة التغيرات المناخية على الأمن الغذائي للدول الإفريقية"، مجلة العلوم السياسية والقانون العدد الثاني، (مارس2017)، ص 31

الجوي العالمي، ويتسبب في ارتفاع درجات حرارة الكوكب، وتذبذب في التساقط أو الجفاف بصورة هائلة. [1]

تعد القارة الإفريقية الأكثر تضررا من عواقب هذه التغيرات المناخية والتهديدات البيئية بالرغم من أنها مسؤولة عن نسبة 4% فقط من انبعاثات الغازات الدفيئة المتسببة في التهديدات التي تمسها والمتمثلة في الارتفاع الكبير لدرجة الحرارة وموجات الجفاف المتكررة، الكوارث الطبيعية كالفيضانات والأعاصير والتحولات الحرجة في أنماط الطقس خاصة بمنطقة القرن الإفريقي، ونظرا لاعتماد دول المنطقة على النشاطات الزراعية والرعوية، فهي تعتمد بشكل كبير على استقرار المناخ والطقس والتساقط، الأمر الذي يطرح صعوبة كبيرة لدى هذه الدولة في التكيف مع الأوضاع أو التهديدات الجديدة.[2]

شهدت منطقة القرن الإفريقي تناقض كبير في سقوط الأمطار، وتغيرات واضحة في درجة الحرارة التي تزداد يوما بعد يوم، ويحذر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيرالمناخ **(IPCC)**، من أن تتسبب ظاهرة الاحتباس الحراري في تراجع الإنتاج الزراعي وإمدادات المياه.[3]

1 ابتسام رمضاني، مرجع سابق، ص

2 غيمان قلال،" الأمن المناخي في إفريقيا، قراءة في مؤشرات الاندثار واستراتيجيات البقاء" مجلة قراءات افريقية العدد 24، (أكتوبر–ديسمبر 2014)، ص57.

3 أمينة دير ،مرجع سابق الذكر، ص125.

المطلب الثاني: الصراع حول الموارد واستنزاف الثروات في منطقة القرن الإفريقي:

تشهد منطقة القرن الإفريقي صراعات دامية بين دول المنطقة في حد ذاتها وحتى أطراف خارجية، بسبب الموارد والثروات التي تستغل بشكل جائر وغير عقلاني.

من بين الصراعات المتفجرة في المنطقة، الصراع الإرتيري الإثيوبي، حول مثلث منطقة بدومي الصحراوية، أين كانت إثيوبيا تعتبر اريتريا محافظة أثيوبية لأنها بدون هذا الإقليم ستصبح مغلقة وبدون منفذ. [1]

لا ننسى أن منطقة القرن الإفريقي منطقة استراتيجية وذات أهمية جيوبوليتيكية كبيرة بسبب إطلالها على البحر الأحمر والمحيط الهندي وعدد من المضايق، وقد توالت الأطماع الداخلية والخارجية على المنطقة منذ القدم، بدءا بالاستعمار بأشكاله وأجياله، وصولا إلى الأطماع والصراعات الاستراتيجية الدولية والتنافس الدولي المحموم حاليا، والتتبع التاريخي لطبيعة الصراع في القرن الإفريقي يدل على أن أهداف الصراع في المنطقة تتجه إلى 5 محاور [2]:

1- **أهداف استراتيجية:** وتقوم على السيطرة على منطقة القرن الإفريقي، وتحقيق الأهداف الاقتصادية السياسية وغيرها، للقوى المتصارعة، مما يؤثر على أوضاع المنطقة التي تتخبط أصلا في تدهور الاوضاع البيئية والاجتماعية والاقتصادية وصراعات داخلية.
2- **أهداف اقتصادية:** اين تسعى الدول المتصارعة داخليا أو خارجيا إلى الحصول على المواد الخام والأولية، والعثور على أسواق لتسويق منتجاتها، هذه الموارد التي لم يتمتع بها حتى سكان المنطقة، أهمها المياه والمعادن.

---

[1] "الصراع في منطقة القرن الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، http//:aljazeera.net

2 عمر يحيى أحمد" استراتيجيات الصراع الدولي في منطقة القرن الإفريقي"، مركز الحوار المستهدف، (16 ديسمبر 2015).

3-**أهداف عسكرية:** وتتمثل في الاستفادة من الخصائص العسكرية للقرن الإفريقي والبحر الأحمر، وكذا خلق عمق استراتيجي عسكري لتثبيت الجهد العسكري العربي بالمنطقة. [1]

4-**أهداف سياسية:** وذلك من أجل الحصول على النفوذ السياسي في المنطقة وكذا إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية واستقطاب دول القرن الإفريقي سياسيا، والحصول على أصوات دول المنطقة في المنظمات الإقليمية والدولية.

5-**أهداف دينية:** وتسعى من خلالها الدول المسيحية وغيرها إلى محاولة لعملية تبشيرية بالمنطقة. [2]

1 عمر يحيى أحمد، مرجع نفسه.

2 لحسن الحسناوي ،"إفريقيا بين استنزاف الموارد وتحدي التنمية"، مجلة قراءات افريقية، عدد أفريد 2018.

المطلب الثالث: اختلال التوازن الايكولوجي وخسارة التنوع البيولوجي بالقرن الافريقي:

التنوع البيولوجي أو التنوع الحيوي هو أحد الأمور التي تتميز بها طبيعة الكوكب، أين تحتاج الكائنات الحية على سطح الأرض إلى التفاعل مع العناصر غير الحية الموجودة في الطبيعة، ويكون التنوع الحيوي أكبر ما يمكن عند خط الاستواء. [1]

يعاني التنوع البيولوجي العديد من المخاطر والمهددات خاصة في منطقة القرن الإفريقي أين تزداد وطأة التهديدات البيئية والتغيرات المناخية ما يهدد باختلال التوازن الايكولوجي وخسارة التنوع البيولوجي بالمنطقة. [2]

تمثل خسارة التنوع البيولوجي تحصيل للإجهاد البيئي، والاستغلال المفرط والعشوائي للموارد والغابات إضافة إلى الجفاف وتغير المناخ ، كما تشهد الثروة السمكية في منطقة القرن الإفريقي انخفاض واسعا، نتيجة الصيد الجائر وتلويث المياه من قبل الأساطيل الأوروبية، والأمريكية والإثيوبية. [3]

يتمتع الصومال بتنوع بيولوجي مهم، حيث يحتوي على عدد كبير من الأنواع الحية التي لا توجد إلا في منطقة القرن الإفريقي، وهي مهددة بالانقراض وبات قسم كبير من الأحياء البرية عرضة للزوال.

وقد ورد في تقارير برنامج الأمم المتحدة لسنة 2009، أن أسلوب إدارة الموارد الطبيعية والبيئية يؤثر تأثيرا حاسما في قضايا السلام والأمن.

1 ابراهيم ابو غزالة "المحافظة على التنوع البيولوجي، مركز موضوع للدراسات والأبحاث، 12 جولية2017.

2 مجلس الأمن: هيئة الأمم المتحدة، (تقرير عن حماية الموارد الطبيعية والمياه الصومالية ، 25 أكتوبر 2011.

3 أمينة دير، مرجع سابق الذكر، ص129.

إذن فالقرن الإفريقي يتعرض لتهديدات كثيفة تنبؤ بزوال واندثار أنواع حية ونباتية لا توجد إلا في المنطقة، مما يستدعي التدخل السريع لإنقاذ الموقف. [1] وفي سبيل حماية التنوع البيولوجي لم يبدل سوى عدد قليل جدا من الدول جهودا [2] مهمة، أين بدأت بعض النباتات تتعرض للانقراض بمعدلات سريعة، بسبب التغير المناخي، وفقدت بيئتها الطبيعية، بسبب التوسع و التطور العمراني ،أين يبلغ معدل الانقراض في المنطقة حوالي ضعف متوسط المعدلات العالمية. [3]

1 مجلس الأمن: هيئة الأمم المتحدة، المرجع السابق.

2 أمينة غريب فقيم، "الاستفادة من التنوع البيولوجي في إفريقيا"، NATURE، مركز الطبعة العربية للدراسات والأبحاث، 19 نوفمبر 2017.

3 أمينة غريب فقيم ،المرجع نفسه.

المبحث الثالث: الفواعل المساهمة في حماية وتعزيز الأمن البيئي والتنمية المستدامة بالقرن الإفريقي:

تتعرض القارة الإفريقية لعدة تهديدات تقف عائقا أمام تحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة بالمنطقة، ونظرا لضعف السياسات البيئية والتنموية ، فقد استدعى ذلك تدخل أطراف خارجية لمساعدة هده الدول في تحقيق وتعزيز الأمن البيئي والتنمية المستدامة

المطلب الأول: أهم المؤتمرات والاتفاقيات الدولية الفاعلة في المجال البيئي والتنموي:

تشهد القضايا البيئية والتنموية اهتماما متزايدا، وذلك بسبب التوصيات والنتائج المطروحة التي جاءت في سياق المؤتمرات العالمية الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة، والاتفاقيات الدولية في نفس المجال، وهو ما سنعرضه كالتالي:

أولا: أهم المؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة والتنمية:

1/ مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة (ستوكهولم 1972): عقد المؤتمر لاقتراح حلول لحماية البيئة وتحسينها والتصدي للمخاطر التي تهددها وكيفية التعامل معها والأضرار التي تصيبها، ولعبت الدول الإفريقية دورا فعالا في المفاوضات لهذا المؤتمر، بسبب المشكل الرئيسي الذي تعاني منه وهو انعدام التنمية.

2/ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو 1998): قمة الأرض كتقييم لـ 20 سنة بعد المؤتمر الأول ما يهدف إلى حماية البيئة من التلوث ويعتبر نقطة تحول في مفهوم العلاقة بين التنمية والبيئة. [1]

[1] سامح عبد القوي السيد ،التدخل الدولي بين المنظور الانساني والبيئي، مصر، دار الجامعة الجديدة، د ط، 2012، ص 243.

أدى المؤتمر إلى ترسيخ مفهوم التنمية والترابط بين الاهتمامات البيئة والاقتصادية والاجتماعية، وتركز دور الدول الإفريقية على الفواعل الإنمائية والبيئية في إفريقيا من خلال تخفيف حدة الفقر وحماية البيئة[1].

3/ المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية المستدامة (جوهانسبورغ 2002):

كان يهدف إلى محاولة الوقوف على انجازات التنمية المستدامة منذ إعلان ريو، وركز على تحسين مستوى متعة الأفراد ومكافحة الفقر والاعتماد على الطاقات المتجددة ورصد المساعدات الإنمائية المقدمة لدول إفريقيا. ([2])

ثانيا: المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال البيئة:

في عام 1975 صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا تحت رقم 3436 يقضي بجمع المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجالات البيئة وتدوينها في سجلاتها وإعلام مجلس الأمن الدولي بأية اتفاقية أو معاهدة دولية جديدة، ومنذ تأسيس هيئة الأمم المتحدة، أقرت الجمعية العامة أكثر من مئة معاهدة واتفاق في إطراء البيئة معظمهم دون تطبيق بفعل انقسام المجتمع الدولي حوله. [3]

1- **اتفاقية مكافحة التصحر 1994 (UNCC):** اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الجفاف الشديد أو التصحر خاصة إفريقيا

2- **اتفاقية التنوع البيولوجي (UNCBD):** تم تبني هذه الاتفاقية في قمة الأرض، أو تهدف إلى تحقيق المخاطر المحتملة المتعلقة بالتنوع البيولوجي. [4]

---

[1] سامح عبد القوي السيد، المرجع نفسه.

2 عامر محمود طراف،" إرهاب التلوث والنظام العالمي"، (بيروت، مؤسسة المجد ،الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 142 2002)،ص153.

[3] برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، تقرير توقعات البيئة العالمية3: المنظورات الماضية ، والحالية، و المستقبلية، البحرين، المنامة، عالم الترجمة ،2002، ص ص 11_12.

[4] صباح العشاوي،

3-**الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ: (UNFCC 1992)**: تهدف إلى تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الجو عند مستوى لا يشكل خطرا على مناخ الأرض، والعدالة المناخية وتأمين نظام مناخي لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية، وحق تعزيز التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية والإقليمية في تعزيز الوعي البيئي والتنموي في المنطقة:

مع تزايد حدة التهديدات البيئية وعدم قدرة الدول على التصدي لها، خاصة الفقيرة والنامية منها، التي لا تمتلك الطاقات والتكنولوجيا، أين لم تعد الجهود الفردية تؤدي نفعا وأصبح من الضروري تضافر الجهود الفردية والجماعية المحلية والدولية، في سبيل الخروج من الأزمة.

يتمثل دور المنظمات الدولية في تقديم المساعدات الإنسانية الطارئة من غذاء، وأدوية، وإعداد برامج تنموية هادفة وهو الأمر الذي تتميز به أدوار المنظمات الدولية العالمية والإقليمية في منطقة القرن الإفريقي، و تسعى هذه المنظمات إلى وضع مجموعة من السياسات وبرامج لإنعاش الأمن الغذائي ومحاولة لعكس التدهور البيئي وانعدام الأمن الإنساني في المنطقة وتعتبر منظمة الأمم المتحدة بمختلف برامجها الحمائية والانمائية المساهم الأكبر في ترقية وتعزيز الأمن البيئي والإنساني والتنمية في منطقة القرن الإفريقي وذلك من خلال:

1-**برنامج الأغذية العالمي:** يعنى البرنامج بمكافحة الجوع في العالم، أين تقوم المنظمة بتقديم المساعدات الغذائية لضحايا الكوارث الطبيعية أو البشرية، وهو أحد فروع منظمة الأمم المتحدة، أين يقوم البرنامج بالموازاة مع وكالة الأغذية والزراعة (FAO) بتقديم المساعدات الإنسانية والغذائية في منطقة القرن الإفريقي مع سهر الوكالة على تعزيز قدرة دول المنطقة على إنتاج الغذاء بمفردها، وأن تصبح مكتفية ذاتيا.[1]

[1] برنامج الأغذية العالمي ،لمحة عامة ،هيئة الأمم المتحدة.

كما يسهر البرنامج على تقديم المساعدات الغذائية والوجبات للأفراد واللاجئين الحدوديين في كل من الصومال و اثيوبيا خاصة بعد موجات الجفاف التي أصابت المنطقة.

2-**مجلس الأمن:** وتسعى هيئة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن الى إعداد تقارير دائمة عن حالة البيئة والتنمية في منطقة القرن الإفريقي والسهر على تطبيق برامجها البيئية والتنموية في المنطقة وحماية مواردها وثرواتها من الاستنزاف.

كما يعمل المجلس على مراقبة التجاوزات والخروقات والاستغلال الجائر وغير المشروع في حق الموارد والثروات، خاصة النادرة والمحمية منها. [1]

كما هو الحال في الصومال، يعمل مجلس الأمن على حماية الموارد الطبيعية والمياه نظرا لما تتعرض له المنطقة من هدر واستغلال مفرط في حق المياه الصومالية التي تلوث بالنفايات، وتعرضها للقرصنة إضافة الى الصيد العشوائي.

3-**اليونيسيف(UNICEF):** منظمة صندوق الأمم المتحدة للطفولة، "United nations Childe emergency fond"، هي إحدى وكالات الأمم المتحدة التي تعنى بحماية الطفولة في العالم، المكرسة لتعزيز وحماية حقوقهم ورفاهيتهم، وتعمل على الاستجابة الفاعلة والفعلية، وتحقيق الانتعاش لحقوق الأطفال خاصة في مناطق الصراع والحروب والكوارث، أين أعلنت اليونيسيف حالة طوارئ للغذاء في منطقة القرن الإفريقي لعام 2011، اثر موجات[2] الجفاف التي ضربت المنطقة وبالأخص الصومال وإثيوبيا أين قام مركز

1 "برنامج الأغذية العالمي، لمحة عامة"، هيئة الأمم المتحدة، المرجع نفسه,

[2] تقرير الأمين العام عن حماية الموارد الطبيعية والمياه الصومالية"، مجلس الأمن، 25 أكتوبر 2011.

العمليات الذي أنشأ في نيروبي بتقديم المساعدات اللازمة، وكذا المعلومات والتقارير اللازمة للهيئة، وقامت الوكالة بتقديم إمدادات طارئة بقيمة أكثر من 73 مليون دولار أمريكي.[1]

كما كثفت اليونيسيف جهودها على اللاجئين الحدوديين لدول القرن الإفريقي الذين هاجروا بسبب تدهور الأوضاع البيئية والاجتماعية وساءت أوضاعهم بعد الهجرة.

[1] تقرير الأمين العام ، المرجع نفسه.

المطلب الثالث: اسهامات المؤسسات غير الحكومية والمجتمع المدني في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في القرن الإفريقي:

لم تعد الجهود الدولية والعالمية وحدها قادرة على التصدي للمشاكل البيئية والتنموية بمنطقة القرن الافريقي وإيجاد حلول لها، أين أصبح من الضروري إضافة جهود وفواعل أخرى أقرب الى الأفراد وأكثر تأثيرا، تسمح بنشر الوعي والثقافة البيئية في سبيل تعزيز الأمن البيئي والتنمية المستدامة.

الى جانب الفواعل الدولية والمنظمات العالمية والإقليمية كان لا بد من إضافة فواعل أخرى ذات تأثير أكبر، أين أصبح للمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني دور محوري في عملية التنمية لبيئية.

ونظرا لتزايد الاهتمام بالقضايا البيئية، أصبح الجميع معنيين بها، في سبيل التصدي والتخفيف من حدة التهديدات والتدهور البيئي ولم يقتصر الأمر على مؤسسة واحدة بل طال كل من المؤسسات العالمية والدولية الحكومية وغير الحكومية على حد السواء وصولا الى مؤسسات المجتمع المدني أين تبذل مؤسسات المجتمع المدني العديد من الجهود لأجل حماية البيئة، والمحافظة على استمرارية مواردها لأجل تحقيق التنمية المستدامة، حيث أن هذه المؤسسات تكون أقرب الى الأفراد وتساعد على نشر الوعي والثقافة البيئية على مستوى أفضل، كما لا يمكن إغفال دورها في الرقابة الجماهيرية، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.[1]

وان كانت هذه أهمية ودور مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة، وتعزيز الأمن البيئي والتنمية، إلا أن دورها يتناقص في منطقة القرن الإفريقي نظرا لضعف

[1] ايمان بوشنقير، محمد رقامي، "دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة جيل حقوق الانسان ،(العدد الثاني ، 2014) ، ص 20

السياسات والتشريعات البيئية، ونقص الوعي البيئي بالمنطقة مما ساهم في تردي الأوضاع البيئية وزيادة تداعياتها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالمنطقة.

الى جانب دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الأمن البيئي والتنمية المستدامة، تزايدت جهود المنظمات غير الحكومية في نفس المجال، وتنامي دورها خاصة بمنطقة القرن الإفريقي، ومن بين هذه المنظمات:

1- **اللجنة الدولية للصليب الأحمر:*** وتهتم هذه المنظمة بحماية أرواح وكرامة ضحايا النزاعات المسلحة وحالات العنف وتقديم المساعدات الإنسانية، ويتمثل دورها في منطقة القرن الإفريقي في توفير المساعدة للأشخاص المتأثرين بالصراع في الصومال، والنزاعات الحدودية بين أثيوبيا واريتريا، وتقديم المساعدات الطبية اللازمة للجرحى، وتوزيع المساعدات الغذائية في المنطقة وتوفير المياه. [1]

2- **منظمة أطباء بلا حدود:*** هي منظمة طبية إنسانية دولية تسعى الى تقديم مساعدات طبية مجانية، للأفراد والمجتمعات المتضررة جراء الكوارث الطبيعية والنزاعات وتفشي الأوبئة والأمراض.

تشمل الخدمات التي تقدمها المنظمة، الرعاية الصحية والأولية والعلاج من سوء التغذية، والرعاية الصحية للأمهات والعمليات الجراحية والأوبئة، مثل الكوليرا، الحصبة، وتقديم حملات التطعيم، وإمدادات المياه، ومستلزمات الإغاثة، وقد

- اللجنة الدولية للصليب الأحمر: أنشئه اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1863، تعمل على نشر أحكام القانون الإنساني والمبادئ الإنسانية العالمية وتعزيزها، تجزئ عنها اتفاقية جنيف، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.
- منظمة أطباء بلا حدود: مؤسسة غير ربحية، مؤلفة من عدة أطباء متطوعين من مختلف أنحاء العالم، تهدف الى تقديم المساعدات الطبية مجانا لمختلف الاقراد المتضررين دون استثناء أو حياز.

عملت المنظمة خلال موجات الجفاف التي اجتاحت منطقة القرن الإفريقي على معالجة الضحايا وتقديم المساعدات الطبية والغذائية. [1]

1 أمينة دير، مرجع سابق الذكر، ص ص157–158.

خلاصة الفصل:

نالت منطقة القرن الإفريقي القسط الأكبر من تداعيات التهديدات البيئية والتغيرات المناخية، رغم أنها لا تساهم إلا بجزء بسيط منها، وتؤثر على مختلف النواحي في المنطقة وتهدد الاستقرار وتحقيق أمن بيئي وتنمية مستدامة بالمنطقة من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل، يمكن استخلاص النقاط التالية:

1- تمتلك منطقة القرن الإفريقي أهمية جيوبوليتيكية بالغة تعود الى موقعها الاستراتيجي الذي جعلها عرضة للأطماع والصراعات الداخلية والخارجية.

2- تشهد منطقة القرن الإفريقي تهديدات بيئية وتنموية تزداد حدة يوما بعد يوم وتهدد استقرار وأمن الأفراد، وتعصف بمساعي تحقيق الأمن البيئي وطموحات التنمية في المنطقة.

3- على الرغم من الجهود الدولية والإقليمية وغيرها في مجال تحقيق أمن بيئي وتنمية مستدامة، تبقى دول القرن الإفريقي تعاني من ضعف السياسات البيئية والتنموية، ونقص الوعي البيئي.

الفصل الثالث:
تقييم الادوار والجهود الحمائية والانمائية في منطقة القرن الافريقي

الفصل الثالث: تقييم الأدوار والجهود الحمائية والإنمائية في منطقة القرن الإفريقي

❖ **المبحث الأول:** الأمن البيئي والتنمية المستدامة بين التحديات والمعيقات والحوافز والانجازات.

- **المطلب الأول:** معيقات وتحديات الأمن البيئي والتنمية المستدامة في القرن الإفريقي.
- **المطلب الثاني:** المقومات والانجازات المقدمة في سبيل جلاء التهديدات البيئية وتحقيق طموحات التنمية في المنطقة.

❖ **المبحث الثاني:** الحلول والاستراتيجيات اللازمة للنهوض بالبيئة والتنمية المستدامة بالمنطقة.

- **المطلب الأول:** الحلول الملائمة لتحقيق أمن بيئي وتنمية مستدامة بالمنطقة.
- **المطلب الثاني:** الاستراتيجيات البيئية والتنموية في منطقة القرن الإفريقي.

❖ **المبحث الثالث:** سيناريوهات لتطور الأوضاع البيئية والتنموية في منطقة القرن الإفريقي

- **المطلب الأول:** سيناريو تقدمي
- **المطلب الثاني:** سيناريو بقاء الوضع على حاله
- **المطلب الثالث:** سيناريو تراجعي

مرت التنمية المستدامة والأمن البيئي بعدّة ضغوطات وتهديدات في منطقة القرن الإفريقي، وسنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على أبرز المعيقات والتّحديات التي تعيق التنمية والأمن البيئي، اضافة الى أهم الحوافز والمقومات التي يُعتمد عليها لتعزيز كل من الأمن البيئي والتنمية المستدامة بالمنطقة، كما سنحاول التّطرق لمختلف الحلول والاستراتيجيات المتعلقة بتعزيز التّنمية المستدامة والأمن البيئي، مع تقديم سيناريوهات لتطور الأوضاع البيئية والتّنموية في منطقة القرن الإفريقي.

المبحث الأول: الأمن البيئي والتنمية المستدامة بين التحديات والمقومات

تمر منطقة القرن الإفريقي بمرحلة تزايدت فيها حدة التهديدات البيئية، أين كان لابد من تكريس معظم الجهود الداخلية والخارجية، الدولية والمحلية، في محاولة لرفع تداعيات هذه التهديدات على المنطقة، خاصة وأنها تعرقل مسار الأمن البيئي والتنمية المستدامة.

وفيما يلي محاولة لعرض أهم التحديات التي تقف في طريق تحقيق أمن بيئي وتنمية مستدامة، إضافة الى مختلف الحوافز والانجازات التي تدعم وتدفع التنمية البيئية بالمنطقة.

المطلب الأول: معيقات وتحديات الأمن البيئي والتنمية المستدامة في القرن الإفريقي:

تشهد منطقة القرن الإفريقي مجموعة من التحديات والمعيقات التي تعرقل مسارات التنمية وسبل تعزيز الأمن البيئي، تتراوح بين تحديات اجتماعية واقتصادية وأخرى بيئية، نستعرضها كالتالي:

أولا: المعيقات والتحديات والاجتماعية والاقتصادية: تتسبب مجموعة من المعيقات الاجتماعية والاقتصادية في تعطيل وإعاقة الجهود والمشاريع التنموية والبيئية في المنطقة، أهمها:

1- **الفساد:** تعد ظاهرة الفساد من أشد المخاطر التي تهدد الأفراد والمؤسسات، وهي ظاهرة اجتماعية فتاكة وجدت في كل العصور القديمة منها والحديثة، ولعل منطقة [1]

[1] حاتم الشمري، ابتهال جاسم رشيد، "دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجل د6، العدد4: (2016)، ص5.

القرن الإفريقي الأكثر تضررا من هذه الظاهرة نظرا لكونها دول فقيرة، وشعوبها تعاني من التخلف ونقص حاد في التعليم، إضافة الى ضعف السياسات والتشريعات والمؤسسات العقابية، الامر الدي ادى الى انتشار حاد للفقر، وزاد من تردي الأوضاع الاجتماعية بسبب هذه الظاهرة الفتاكة، وهو ما يفسر ضعف وغياب المشاريع التنموية، على الرغم من الجهود والمساعدات الإنسانية والقروض الإنمائية المقدمة لدول المنطقة كل مرة. [1]

2-غياب الاستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة:

تشهد منطقة القرن الإفريقي حالة من عدم الاستقرار السياسي وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والأمر راجع الى الصراع والخلاف المتواصل بين دول المنطقة، والذي تسبب بمقتل الآلاف وتشريد ونزوح العشرات، وساهم في تدهور الأراضي، وبما أن دول القرن الإفريقي تعتمد في اقتصادها بشكل كبير على الزراعة والرعي، كل هذا كان السبب في تراجع اقتصادها ومعاناة العشرات من الجوع.

كذلك فالعلاقات البينية بين دول المنطقة لم تشهد تحسنا واستقرارا إلا في الآونة الأخيرة. [2]

3-الفقر والمجاعة:

يوجد ما يقارب 22 مليون طفل جائع، ومريض ونازح، وغير ملتحق بالمدرسة بسبب الحرب والصراع والجفاف، وهم يواجهون خطر الموت، وهو ما ينبؤ بمجاعة في الصومال وجنوب السودان. [3]

1 حاتم الشمري، ابتهال جاسم رشيد، المرجع نفسه ص 5

2 بيركين هايتي سيلاسي: "الصراع في القرن الإفريقي"، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت، لبنان، المكتبة الإرتيرية، ط1، 1980)، ص.ص: 22-109

3 "كارثة المجاعة والوقت ينفذ"، تقرير صادر عن هيئة اليونيسيف، 27 مارس 2017.

وقبل ست(06) سنوات توفي ما يقارب 100.000 طفل في مجاعة القرن الإفريقي، خاصة بعد موجات الجفاف التي مرت بها كل من الصومال وجيبوتي وإثيوبيا [1].

ثانيا: المعيقات والتحديات البيئية:

على غرار المعيقات الاجتماعية والاقتصادية تشهد منطقة القرن الإفريقي مجموعة من المعيقات والتحديات البيئية وهي كالتالي:

1) **استنزاف الموارد والثروات:** لا تمتلك دول القرن الإفريقي ثروات هائلة، وتعتمد معظم دول المنطقة على الرعي والزراعة إلا أنها لم تسلم من الأطماع والصراع حول هذه الثروات القليلة المتوفرة، وتتعرض هذه الموارد للاستنزاف والاستغلال الجائر وغير العقلاني، مما يعرضها للاندثار والنضوب، وخاصة الثروة المائة والسمكية منها، إضافة الى إجهاد الأراضي الزراعية مما أدى الى تدهورها.

كما تعاني المنطقة من خسارة حادة في التنوع البيولوجي، بسبب الأنشطة الإنسانية الطائشة. [2]

2) التلوث والجفاف وتدهور الأراضي:

تتعرض منطقة القرن الإفريقي وبشكل حرج لمشاكل التلوث و موجات الجفاف الحادة والمتكررة، وتدهور الأراضي، اضافة التزايد الهائل في الكثافة السكانية الامر الدي ادى الى تفاقم مشاكل التلوث والنفايات ؛ومنه تزايد مشاكل ومخاطر تصريفها [3] أين تقوم بعض الدول بالتخلص من النفايات بطرق غير مشروعة كما هو

1 كارثة المجاعة والوقت ينفذ"، المرجع نفسه.

2 عمر يحيى أحمد،" استراتيجيات الصراع الدولي في منطقة القرن الإفريقي"، مركز الحوار المتمدن، (16 ديسمبر 2015).

3 "تقرير الأمين العام عن حماية الموارد الطبيعية والمياه الصومالية،" مجلس الأمن، 25 أكتوبر 2011.

الحال مع الصومال، ودلك بإلقاء هده النفايات في البحر، منذ حوالي20 عاما، مما يؤدي الى عواقب مدمرة مستقبلا. [1]

إضافة الى مشاكل التلوث تهدد المنطقة مشاكل أخرى كالجفاف وتدهور الأراضي وهي الأخرى تداعيات للتلوث والنشاطات الإنسانية الجائرة، أين يعاني السكان بسبب هذه الأخيرة الى النزوح والهجرة بحثا عن سبل عيش أفضل في مناطق أخرى وينتهي بهم المطاف في حدود دول المنطقة متعرضين لتهديدات اكبر.

إضافة الى ذلك فإن سكان هذه الدول معرضون لخطر الموت، وهذا الخطر يزداد كل مرة، بسبب موجات الجفاف التي تعصف بالمنطقة وتدهور الأراضي، مما سبب نقص حاد في الماء والغذاء. [2]

3) **التغيرات المناخية:** تتأثر إفريقيا وخاصة منطقة القرن الإفريقي بتداعيات التغيرات المناخية، مما يعرض الأفراد في المنطقة لخطر دائم، حيث أن معظم دول القرن الإفريقي تعتمد وبصورة مباشرة على الزراعة والرعي، والتغيرات المناخية تؤثر على نوعية التربة ونقص المياه، حسب موجات الجفاف التي تضر المنطقة بصفة متكررة خاصة بعد عام 2011، وما خلفه الجفاف في الصومال. [3]

كما يعرض تغير المناخ التنمية البشرية الى الخطر من خلال ممارسة الضغط على توفير الغذاء وسبل العيش. [4]

)

1 تقرير الأمين العام عن حماية الموارد الطبيعية والمياه الصومالية،" مرجع سابق الذكر.

2سيسي احاندو: "التلوث البيئي في إفريقيا لواقعه وخطورته وسبل مواجهته)"، مجلة قراءات افريقية، العدد 37، (أفريل2018)، ص .ص 60-68.

3 "تغير المناخ وأثره على عمل منظمة الأغذية والزراعة وأنشطتها": منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لإفريقيا، الدورة الثلاثون، الخرطوم، السودان، 19-23 فيفري 2018.

4 تغير المناخ وأثره على عمل منظمة الأغذية والزراعة وأنشطتها"، مرجع نفسه.

المطلب الثاني: المقومات والانجازات المقدمة في سبيل جلاء التهديدات البيئية وتحقيق طموحات التنمية في منطقة القرن الافريقي:

هناك مجموعة من المقومات والانجازات المقدمة في سبيل رفع التهديدات البيئية عن منطقة القرن الإفريقي وتحقيق آمال وطموحات التنمية المستدامة في المنطقة، نحددها أهمها فيما يلي:

أولا: الجهود الدولية والمساعدات الإنمائية والبيئية في المنطقة:

ساهمت المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الدولية والمحلية في تلبية حاجيات الأفراد المنكوبين في منطقة القرن الإفريقي، أين قامت بسد الفجوات الغذائية الناتجة عن التداعيات التغيرات المناخية المتطرفة، خاصة موجات الجفاف المتكررة التي أصبحت ملازمة للمنطقة، بالإضافة الى مساهمتها في دعم مشاريع التنمية، وإيجاد فرص لشعوب المنطقة من خلال توفير مصادر مستدامة.

كما لعبت المنظمات دورا بارزا في استقطاب الرأي العام العالمي للأزمات التي تمر بها المنطقة، مما يساهم في تعزيز تقديم المساعدات الإنسانية الاستعجالية والتبرعات المالية.

إضافة الى ذلك تقدم المنظمات الدعم لمواجهة التهديدات البيئية من خلال فرق متخصصة أثناء إدارة الأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية [1]

[1] الحين شكراني، " من مؤتمر استوكهولم 1972 الى ريو+20 2012 مدخل الى تقييم السياسات البيئية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية ،(العدد63 ، 2013)،ص 52.

ثانيا: دور الأمم المتحدة في دعم السياسات البيئية والتنموية في المنطقة:

من أهم الإشكاليات التي واجهت منظمة الأمم المتحدة في التعامل مع القضايا البيئية، غياب الطابع الإلزامي للتوصيات والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتعتبر البيئة أولوية أساسية ضمن أجندات الأمم المتحدة، وقد ساهمت في دعم الجهود الإنمائية والبيئية في منطقة القرن الإفريقي، من بينها:

- إنشاء مختلف القمم والمؤتمرات والمنتديات والاتفاقيات وكذا مختلف البرامج البيئية والإنمائية في منطقة القرن الإفريقي.
- التعاون والتنسيق الدولي في مجال حماية البيئة العالمية، وذلك بالموازاة مع مختلف فروع ووكالات الهيئة.
- إبرام الاتفاقيات المتعددة الأطراف لمعالجة التهديدات البيئية .
- وضع اتفاقيات وبروتوكولات وخطط عمل في مختلف أنحاء العالم وخاصة المناطق المتضررة من التهديدات البيئية والتغيرات المناخية من بينها منطقة القرن الإفريقي.
- كما تسهر على تطبيق الاتفاقيات وحماية الموارد والثروات من الاستنزاف والهذر خاصة في الصومال.
- العمل على حماية التنوع البيولوجي، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض. [1]

[1] عبد المومن مجدوب، لمين هماش، ،" مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر (جوان 2016)

المبحث الثاني: الحلول والاستراتيجيات اللازمة للنهوض بالبيئة والتنمية المستدامة بالقرن الافريقي:

من أجل النهوض بالأوضاع البيئية والتنموية بمنطقة القرن الإفريقي، لا بد من إيجاد حلول وإتباع استراتيجيات ملائمة، والتي لا بد أن تراعي الظروف الطبيعية والبيئية والتنموية في المنطقة.

المطلب الأول: الحلول الملائمة لتحقيق أمن بيئي وتنمية مستدامة بالمنطقة:

بسبب تزايد حدة التهديدات البيئية في المنطقة، لا بد من إيجاد حلول للخروج من أزمة التهديدات البيئية التي تؤرق دول المنطقة، ومن بينها ما يلي:

1-تحسين جودة التعليم والخدمات الصحية:

يعتبر التعليم حجر الأساس لتطور الشعوب، وهو الأمر شبه المنعدم في دول المنطقة، أين يكاد يكون نصف سكان القرن الإفريقي غير متعلمين بسبب الفقر وبعد المسافات بين السكان والمدارس، إضافة الى نقص جودة التعليم المقدم للإفراد فيها.

الى جانب التعليم لابد من تحسين نوعية الخدمات وتوفيرها، خاصة الصحية منها أين تعاني دول القرن الإفريقي من نقص حاد في الخدمات الصحية وترديها، وهو ما سبب انتشار وتفاقم الأمراض والأوبئة. [1]

1 "التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء"، مكتب العمل الدولي جنيف، مؤتمر العمل الدولي، التقرير الخامس، دورة 102،(2013).

2-نشر الوعي البيئي والتربية البيئية:

بتوفير التعليم وتحسين جودته ستتوفر طبقة مثقفة ومتعلمة لابد أن نتبعها بنشر وعي بيئي وتحسيس الأفراد بضرورة وحتمية التربية البيئية، لان التعليم لن يكون له فائدة لو لم يقم على أساس مبدأ أخلاقي، وتنمية سلوك الأفراد بما يتماشى وأهمية المصادر الطبيعية ذلك لا يكون عن طريق القوانين والتشريعات والصرامة، إنما هي مسألة تربوية أخلاقية بدرجة أولى.

وتقوم التربية البيئية من مستوى رياض الأطفال، حتى تغطي جميع مراحل التعليم، وتبين أهمية وقرب عناصرها، ووضع هذا الترابط بين البيئة والانسان في الحياة الاجتماعية والثقافية مما يؤدي الى تعزيز الإدراك العلمي للبيئة الطبيعية. [1]

[1] فتيحة طويل، التربية البيئية ودورها في تنمية المستدامة، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع، جامعة محمد خيضرّ، بسكرة، 2012-2013)، ص8.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات البيئية والتنموية في منطقة القرن الإفريقي:

يرتبط تحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة بإتباع استراتيجيات مختلفة من طرف دول المنطقة، من بين هذه الاستراتيجيات:

1- **استخدام الطاقات والموارد المتجددة:** ودلك في سبيل الحفاظ على الموارد من الاستنزاف والهذر، وضمان حق الأجيال القادمة من التمتع بحقها من الموارد والثروات، من خلال استخدام الموارد والطاقات البديلة والمتجددة، والتوقف عن نهش وجه المنطقة. [1]

2- **اعتماد الاستراتيجيات والاقتصادات الخضراء:** يتم اعتماد الاقتصاد الأخضر كبديل للاقتصاد المبني على التنمية الملوثة للبيئة، وفيما يخص منطقة القرن الإفريقي يرى الباحثون بضرورة تهيئة وإصلاح الأراضي الزراعية لتنمية الأمن الغذائي وسن تشريعات وقوانين تمنع الاستغلال الجائر للثروات، كما هو الحال في دولة الصومال، وما يحدث مع الثروة السمكية والتي تستغل بشكل عشوائي وغير عقلاني. [2]

3- **ترشيد الموارد وحماية التنوع البيولوجي:** تولد النظم الايكولوجية الغنية والمتنوعة التي تتمتع بها إفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي، تدفقات من السلع والخدمات ،وتتسم بأهمية بالغة في تزويد المنطقة باحتياجاتها في مجلات الغذاء والطاقة، وتأمين سبل المعيشة، ويمثل غنى المنطقة الاستثنائي بالتنوع البيولوجي، رصيدا استراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، ويعد القرن الإفريقي آخر

1 احمد رشاد مرداسي، صبرينة بوطبه، "الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد الثامن (ديسمبر 2017). ص-ص 560-564.

2 احمد رشاد مرداسي، صبرينة بوطبه، المرجع نفسه.

الأماكن التي لا زال تحتفظ بمجموعة كبيرة من الأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض[1].

[1] أحمد رشاد مرداسي، صبرينة بوطبه، المرجع نفسه .

المبحث الثالث: سيناريوهات لتطور الأوضاع البيئية والتنموية في منطقة القرن الإفريقي

في محاولة لرصد تطور الأوضاع البيئية و التنموية بمنطقة القرن الإفريقي وانطلاقا من واقع المنطقة الذي يتميز بهشاشة الأوضاع البيئية والتداعيات المتزايدة للتغيرات المناخية ، و تنامي طموحات التنمية المستدامة بالمنطقة ، سنحاول من خلال هدا المبحث عمل تصور وتوصيف لتطور او تدهور الاوضاع البيئية والتنموية كالتالي:

المطلب الأول: سيناريو تقدمي:

ينطلق السيناريو التقدمي بنظرته التفاؤلية لتحسن الاوضاع البيئية والتنموية بمنطقة القرن الافريقي من عدة جوانب ايجابية كالتالي:

تحسن العلاقات البينية بين دول منطقة القرن الإفريقي، والتي بدأت بإبرام معاهدات واتفاقيات صلح، والتي من شأنها إنهاء الصراع والخلاف الدائر بالمنطقة، إضافة الى تطلع الدول الى عمل خطط من اجل التكامل الاقتصادي والتنموي، وكدا دعم الجهود الرامية لحفظ البيئة وتحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة. [1]

يأخذ هدا السيناريو بالحسبان المساعدات الإنسانية والجهود الدولية الرامية لتحسين الأوضاع المعيشية للأفراد بالمنطقة، والسهر على توفير أمن غدائي للسكان، كما تساهم هده الأخيرة في دعم الجهود الوطنية لحماية البيئة [2]، أين تم وضع تشريعات بيئية

[1] "القرن الإفريقي... ترتيبات جديدة ترسم ملامح السلام ولاستقرار"، العين الإخبارية، http://AL-AIN-COM/ARTICALE/HORN-AFRICA-ARRANGMENTSSHO

[2] " كارثة المجاعة والوقت ينفذ، مرجع سابق الذكر.

وطنية وترتيبات مؤسسية لتوفير أساس قادر على التصدي للتهديدات البيئية الرئيسية في المنطقة.

يأخذ السيناريو التقدمي أيضا محاولة لحماية الموارد الناضبة من الاستغلال الجائر والالتفات نحو الاستراتيجيات والاقتصاديات الخضراء للحد من التلوث، وإيجاد الحلول المناسبة للتخلص من النفايات تجنبا للعواقب الناتجة عن دلك، كتلوث المياه وتسمم التربة. [1]

1 كارثة المجاعة والوقت ينفذ، مرجع سابق الذكر.

المطلب الثاني: سيناريو بقاء الوضع على حاله

يأخذ هدا السيناريو اتجاها خطيا، يقضي باستمرار الوضع الراهن في منطقة القرن الإفريقي بنفس الوتيرة ودلك من خلال:

اعتماد السيناريو على اثر التهديدات البيئية وتداعيات التغيرات المناخية، في منطقة القرن الإفريقي واستمرار الأوضاع التي تعيق البيئة والتنمية.

كما تستمر الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالتدهور، وتزايد الصراعات بين دول المنطقة ما يسبب تهجير السكان وجرهم الى المناطق الحدودية أين يتعرضون لتهديدات أكثر خطورة.

الى جانب هدا، يمكن أن تبقى هده الدول تعاني من ضعف السياسات والتشريعات البيئية والتنموية، واستمرار غياب طابع الإلزام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية الإقليمية.

إضافة هدا، يمكن أن تبقى مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات النشطة في مجال حقوق الإنسان، غير فعالة في منطقة القرن الإفريقي بالرغم من أهميتها، واستمرار غياب الوعي البيئي والتنموي.

أما بخصوص أوضاع التعليم والخدمات لاجتماعية والصحية، وبسبب غرق دول المنطقة في الديون الخارجية، يتوقع أنها لن تكون قادرة على تحسين مستوى التعليم وتوفير الرعاية الصحية للأفراد، لكن رغم دلك فالمساعدات الإنسانية التي تعيل أفراد المنطقة لن تنضب وسيسعى القائمون عليها لتكريس مبادئ التنمية المستدامة وتحقيق الأمن البيئي. [1]

1 عبد المومن مجذوب، لمين هما، مرجع سابق الذكر، ص147.

المطلب الثالث: سيناريو تراجعي:

يتوقع الباحث من خلال هدا السيناريو تزايد حدة التهديدات البيئية وتلاشي احلام وطموحات التنمية في منطقة القرن الافريقي.

ينطلق هدا السيناريو من تداعيات الصراعات والخلافات المحتدمة في المنطقة على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية، اين يلجأ السكان الى الهجرة واللجوء، اضافة الى تداعيات هده الصراعات على البيئة وتدهور الاراضي، ولا ننسى ان معظم دول القرن الافريقي تعتمد بدرجة اولى على الزراعة والرعي الى جانب الصراعات الداخلية لا ننسى الاطماع الخارجية التي تسعى لتلبية مأربها بمختلف ابعادها دون مراعاة للأوضاع البيئية المتردية بالمنطقة مما يزيد الطين بلة. [1]

ويرى الباحث من خلال هدا السيناريو ان تداعيات التلوث واستنزاف الثروات، كفيلة للزيادة من حدة التهديدات البيئية والتنموية في المنطقة، ما يجعلها تتخبط في دوامة الفقر والمجاعات.

اضافة الى هدا يتطرق السيناريو ايضا الى هشاشة اقتصاديات دول المنطقة، بسبب اعتمادها بنسبة كبيرة على الزراعة والرعي، كما ان اغلب دولها لا تملك برامج جادة تسهر على تطبيقها.

اضافة الى فشل تدابير التكيف مع تغير المناخ في عدة مجالات، مثل حماية الموارد المائية، وتوفير امن غدائي مستدام للأفراد.[2]

الى جانب ضعف مؤسسات المجتمع المدني المحلية، في الضغط على دول المنطقة في سبيل انتهاج سياسات بيئية فعالة لتعزيز الامن البيئي والتنمية المستدامة، بسبب حداثة

[1] عبد المومن مجدوب، لمين هماش ، مرجع سابق الدكر ص 148
[2] أمينة دير، مرجع سابق الذكر، ص 125

تجربة المجتمع المدني في الدول النامية، اضافة الى نقص الوعي البيئي وغياب التنسيق وضعف التواصل بين الجهات لمختصة في مجال حماية البيئة في دول المنطقة، وغياب التمويل للمشاريع البيئية.

ضف الى دلك، غياب العدالة الاجتماعية، وتزايد الاثار السلبية لعبء الديون الخارجية وكدلك غياب الحكم الراشد والشفافية، وعدم الالتزام بمبدأ حقوق الانسان.[1]

تداعيات التهديدات البيئية والتغيرات المناخية التي تزداد خطورة مرة بعد مرة، وضعف تلك السياسات والتشريعات البيئية، وعدم الزامية الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في هدا المجال، اضافة الى ان هده المساعدات تقتصر على الجانب الغذائي فقط احيانا، وان كانت في احيان اخرى تدعي انها في مجال حماية البيئة وتعزيز سبل التنمية المستدامة، الا ان الدول المتقدمة خلال تقديمه لهده المساعدات، فهي تركز على لترويج للتقنيات التي تحتكرها، دون ان تخدم بشكل رئيسي عمليات التنمية المستدامة في المنطقة. فهدا السيناريو ينطلق من تدهور الاوضاع بالمنطقة، وتوجهها نحو الأسواء في المستقبل، والمتوقع ان الاوضاع البيئية والتنموية في المنطقة ستزيد سوءا عما كانت عليه من قبل.

[1] امينة دير، المرجع نفسه، ص 125

الخاتمة

الخاتمة:

يتضح لنا من خلال ما سبق أنّ دول القرن الافريقي لازالت تعاني من المشكلات البيئية والتي كان انعكاسا سلبيا على مسألتي الامن البيئي والتنمية المستدامة، ويرجع السبب في ذلك إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيشها دول المنطقة، إلى جانب الضّغوطات التي تتعرّض إليها منطقة القرن الافريقي لكون المنطقة تزخر بالعديد من الموارد والإمكانات المتاحة مّما جعل كثير من الدول تتنافس للحصول على أكبر العوائد في المنطقة.

كما تُعزى المشاكل البيئية التي تعيشها المنطقة إلى عدم فعالية الاجراءات والتدابير التي اتّخذتها دول المنطقة، وربما يرجع ذلك إلى العامل السياسي بالدرجة الأولى إلى جانب العامل الاقتصادي، وهو ما يؤكد فرضية سيطرة المشاكل السياسية على المشاكل البيئية، وهو ما تفسره الأوضاع الحالية في المنطقة ويشهد له الواقع المعيش هناك.

ورغم هذه النظرة التشاؤمية فإنّ آمال وطموحات تحقيق أمن بيئي مستدام بهدف تحقيق تنمية متواصلة ومستدامة لاتزال قائمة وهذه بالنظر إلى الإمكانات الهائلة التي تزخر بها منطقة القرن الإفريقي، إلى جانب إبداء المجتمع الدولي إمكانية مساعدة دول القرن الافريقي على مجاوزة مشاكلها البيئية لأنّ قضية البيئة اليوم أصبحت قضية عالمية، وأنّ آثارها أصبحت تتجاوز حدود الدّولة القطرية الأمر الذي أدّى إلى حتمية التعاون الدولي للتّصدي لمختلف التّهديدات البيئية التي تشهدها مختلف دول العالم والتي منها دول القرن الإفريقي.

ومن منطلق هذه الرؤى والطروحات فقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

يعتبر كل من الآمن البيئي والتنمية المستدامة عاملين أساسيين للحفاظ على البيئة ومواردها من الاستنزاف وضمان حياة كريمة للأجيال الحالية والمستقبلية فهما بمثابة صمام الأمان للحفاظ على بيئة صحية واستقرار حياة البشرية.

تجمع الأمن البيئي والتّنمية المستديمة علاقة طردية فعند توفر تنمية مستدامة في منطقة ما، فهو بالضرورة سيحدث توازن وأمن بيئي في المنطقة فكل منهما يعتمد على الآخر وبقاؤه واستمراره مرهون بتحقيق الآخر.

تمتاز منطقة القرن الإفريقي بموقع جيواستراتيجي مهم يسمح لها أن تنعم بحياة متوازنة وبيئة نظيفة، كما تحتوي على مصادر طبيعية و ثروات هامة جعلت منها محطا للأنظار من طرف الدول العظمى، إلاّ أنها تعاني من عدّة صعوبات وأزمات سياسية واجتماعية وصراعات حدودية ومعاناة شديدة بسبب الفقر والمجاعات، كما تعاني من انعكاسات بارزة للتهديدات البيئية والتغيرات المناخية بسبب الأيادي الجائرة والطامعة التي طالتها.

تواجه الأمن البيئي والتنمية المستدامة مجموعة من المعيقات والتحديات خاصة في منطقة القرن الافريقي تجعل من الصعوبة بمكان تحقيق هذين الأخيرين نظرا لطبيعة المنطقة وتزايد حدة التهديدات البيئية والتنموية بها.

لعبت الجهود الدولية والإقليمية والمحلية وخاصة منظمة الأمم المتحدة دورا بارزا في محاولة لإرساء الجهود الحمائية والانمائية بمنطقة القرن الإفريقي، وذلك من خلال مختلف البرامج البيئية والتنموية بالمنطقة.

يعتبر غياب الوعي البيئي و ضعف السياسات و التشريعات الخاصة بحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة القرن الإفريقي تحدّ بارز وصعب ينبغي تجاوزه وذلك بنشر الثقافة البيئية وتوظيف التربية البيئية.

من أجل بناء استراتيجية هادفة لمواجهة التّهديدات البيئية وتحقيق طموحات التنمية لابدّ من وجود سياسات وتشريعات وقوانين موحدة بين دول المنطقة، وتطوير طرق استغلال الموارد والثروات البيئية، واعتماد الطاقات البديلة والخضراء.

أنّ تجاوز المشكلات البيئية مرهونا أيضا بحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تئن من وطئتها دول القرن الافريقي؛ إذ لا يمكن تحقيق أمن بيئي أو تنمية مستدامة في ظل انتشار الفقر والمجاعة والبطالة والصّراعات السياسية والاثنية وغياب روح التضامن والتعاون بين أفراد شعوب تلك المنطقة، وهذا الملمح مهم للغاية.

ملخص الدراسة:

أولا: باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الأهمية التي تحظى بها القضايا البيئية في العلاقات الدولية، وإبراز تأثير مهدّدات البيئة على التنمية المستدامة في دول القرن الإفريقي، مع التطرق الى ماهية الأمن البيئي والتنمية المستدامة، وإبراز العلاقة بينهما مع التركيز على التفسير النظري لكل من الأمن البيئي والتنمية المستدامة ومعرفة أهمية البعد البيئي في الدراسات الأمنية، هذا فيما يخص الجانب المفاهيمي والنظري.

أما بخصوص الجانب التطبيقي للدراسة، فقد تمّ التّطرق الى منطقة القرن الافريقي ومختلف المهددات البيئية والتغيرات المناخية التي تمسها من تدهور للبيئة: التصحر، الجفاف وخسارة التوازن البيولوجي والفقر، والمجاعات اضافة الى تخبطها في الصراعات السياسية والأزمات الاجتماعية والاقتصادية، ومختلف الجهود الدولية والإقليمية لمواجهة هده التهديدات، والنهوض بالبيئة في المنطقة.

أخيرا فإنّ التّصدي لمهدّدات البيئة في المنطقة تستدعي توحّد جهود دول المنطقة حاضرا ومستقبلا.

الكلمات المفتاحية:

الأمن، الأمن البيئي، البيئة، التنمية المستدامة، التهديدات البيئية، القرن الإفريقي.

2- In English:

This study aims to highlight the importance that the environmental issue have in the international relations and to show the impact of the environmental threats on the sustainable development in the states of the horn of Africa with the definition of the environmental security and the sustainable development and explain the relation between the two focusing on the theoretical explanation for the environmental security and sustainable development to show the importance of the detention in the security studies this was about the conceptual and theoretical side.

Concerning the practical side of the study it's been talk about the Horn of Africa and the deferent environmental threat and the climate changes in the aria as the environment deterioration absorbability aridness losing the biological manifoldness beggary and neediness famines beside its blundered in political conflicts economic and social crises and the deferent international and regional efforts to face this environmental treats and resurgence for the environmental in the aria

Finally to face the environmental threats it must recombine the horn of Africa stats efforts now and in the future

Keywords: security, environment, environmental security, sustainable development, environmental threats, the horn of Africa.

قائمة المصادر والمراجع

1/ الكتب:

1-إبراهيم محمد التوم إبراهيم، أحمد حمد إبراهيم الفايق، "أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية"، الجزائر، دار الخلدونية، للنشر والتوزيع: ط1، 2015.

2-الطويل زكريا يونس، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، عمان، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

3-إيريك ستيفن برونر، النظرية النقدية مقدمة قصيرة جدا، ترجمة سارة عادل، مراجعة فؤاد محمد مصطفى، القاهرة، مصر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2016.

4-السيد أحمد سامي، السياسة الأمريكية اتجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة الدور والاستجابة، الإمارات العربية المتحدة، مركز البحوث للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، د س ن.

5-برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تخرجت توقعات البيئة العالمية 3: التطورات الماضية والحالية والمستقبلية – البحرين، المنامة، عام الترجمة 2002

6-بيركين هابتي سيلاسي، الصراع في القرن الإفريقي، ترجمة عفيف الرزار، بيروت، لبنان، المكتبة الاريترية، ط1، 1980.

7-حافظ صلاح الدين، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، الأردن، عمان، عالم المعرفة، ط1، 1982.

8-رأفت جلال محمد، إبراهيم أحد نصر الدين، القرن الإفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، القاهرة مصر، دار النهضة العربية، ط1، 1985.

9-ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، الجزائر، دار الخلدونية للنشر، ط1، 2015.

10- شحومي مريم، زعرور حسينة، الدولة القومية بين إدارة التعددية الإثنية والاستراتيجيات التنموية في منطقة القرن الإفريقي، دراسة حالة إثيوبيا، برلين، ألمانيا، المركز الديمقراطي للدراسات السياسية والاقتصادية، ط1، 2018.

11- عبد الحافظ نائل، إدارة التنمية: الأسس-النظريات-التطبيقات العلمية، عمان، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

12- عبد الرزاق عثمان، القرن الإفريقي، التاريخ والجيوبوليتيك، قطر، جامعة قطر، مركز وثائق والدراسات الإقليمية، ط1، د س ن.

13- عبد القوي السيد سامح، التدخل الدولي بين المتطور الإنساني والبيئي، مصر دار الجامعة الجديد، ط 1، 2012

14- قريد سمير، حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

15- لكحل أحمد، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2015.

16- محمد رأفت جلال، نصر الدين إبراهيم أحمد، القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية، ط1، 1985.

17- محمود طراف عامر، إرهاب التلوث ونظام العالمي، بيروت، لبنان، مؤسسة المجد الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002.

2/المجلات والمقالات:

1-أحاندو سيسي، التلوث البيئي في إفريقيا: واقعه وخطورته وسبل مواجهته، مجلة قراءات افريقية، العدد 37، أفريل 2018.

2-الحسناوي لحسن،"إفريقيا بين استنزاف الموارد وتحدي التنمية"، مجلة قراءات افريقية، عدد أفريد 2018.

3-الزاوي محمد، "الجفاف في إفريقيا. القنبلة الموقوتة"، مجلة قراءات افريقية، العدد 3، (ديسمبر 2008).

4-السعيد محمد ناصر، تطور العلاقات البيئية في القرن الافريقي، أي مدخل ينظم الإقليم، قراءات افريقية العدد الأول أكتوبر 2004

5- الشمري حاتم بدوي، ابتهال جاسم رشيد، "دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 6، العدد 4: (2016).

6-بن صايم بونوار، بوشامة محمد، الأمن البيئي في إفريقيا، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، المجلد الأول، العدد الرابع، ديسمبر، كانون الأول، 2018.

7-بوقارة حسين، الاستشراف في العلاقات الدولية مقاربة منهجية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، جوان 2004.

8- بوشنيقر إيمان، محمد قاسي، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد الثاني، 2014.

9-حمدي عبد الرحمان حسن، الصراعات العرقية والسياسية في افريقيا (الأسباب والمستقبل)، فراءات افريقية العدد الأول أكتوبر 2004

10- خلاف محمد عبد الرحيم، بوسطيلة سميرة، الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد التاسع، جويلية 2016.

11- رمضاني ابتسام، تداعيات ظاهرة التغيرات المناخية على الأمن الغذائي للدول الإفريقية، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 02، مارس 2017.

12- سالم سمية ابراهيم، يحيى هاجر، الإطار المتكامل للتنمية المستدامة وعواملها المتجددة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد السادس، جوان 2017.

13- سليمان عطية، رندا، المياه وقود حروب المستقبل، 1999-2004، مجلة قراءات افريقية، العدد 02، سبتمبر 2005.

14- شكراني الحسين، من مؤمر ستوكهولم 1972، الى ريو + 20 2012، مدخل الى قضية السياسات البيئية العالمية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 63، 2013

15- شكران حسين، العدالة المناخية نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية، مجلة رؤى استراتيجية، ديسمبر 2012.

16- صخري محمد، قراءة في أوضاع الصومال في القرن الإفريقي وأثرها على الأمن في إقليم البحر الأحمر، الموسوعة الجزائرية الدراسات السياسية والاستراتيجية، ديسمبر 2017.

17- فكروني زاوي، التنمية المستدامة: بين المفهوم ومتطلبات التطبيق، قراءات سوسيولوجيا، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجل د09 العدد الأول، جوان، 2018.

18- قلال إيمان، الأمن المناخي في إفريقيا: قراءة في مؤشرات الاندثار واستراتيجيات البقاء، مجلة قراءات افريقية، العدد 24، أكتوبر-ديسمبر 2014.

19- عباد محمد سمير، التنمية المستدامة والبيئة: مقاربة لفهم العلاقة، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 1، د س ن.

20- عمارة هدى، "البيئة والتنمية المستدامة تجربة الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني عشر، د س ن.

21- عمر يحيى، 21، استراتيجيات الإسراع الدولي في منظمة القرن الافريقي، مركز الحوار المستهدف، 16 ديسمبر 2015

22- هويدا عبد العظيم عبد الهادي،"القرن الإفريقي ومحاولات الإغاثة"، مجلة قراءات افريقية، ال عدد17(07/17).

23- محمد النور مأمون احمد، التنمية المستدامة، مجلة الأمن والحياة، العدد 361، جمادى الثانية 1433هـ.

24- محمد صالح جلال الدين، "القرن الإفريقي الموقع والأهمية والاستراتيجية"، مجلة قراءات افريقية، العدد الأول، د س ن.

25- مرداسي أحمد رشاد، بوطبة صبرينة، الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 08، ديسمبر 2007.

26- مجدوب عبد المؤمن، هماش لمين، مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جوان 2016.

27- ناصر السعيد محمد، " تطور العلاقات البيئية في القرن الإفريقي... أي مستقبل ينتظر الإقليم؟"، مجلة قراءات افريقية، العدد10، 2018.

28- نوري عبد الرحمان، الاستخدام السلمي للطاقة النووية بين التنمية المستدامة والأمن البيئي، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد 09، جوان 2017.

3/ الدوريات والرسائل الجامعية:

1-الأزهر داوود، الأمن البيئي من منظور القانون الدولي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر1، 2016.

2-بعزيز أميرة، السياسة الطاقوية ومعضلة الأمن البيئي-الجزائر نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2017-2018.

3-بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق ال اوسط2017.

4-حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، مذكرة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

5-جعفري مفيدة، الأمن والبيئة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف02، 2013-2014.

6-درغوم أسماء، البعد البيئي في الأمن الإنساني: مقاربة معرفية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.

7-دير أمينة، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا-دراسة حالة دول القرن الإفريقي، رسالة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

8-السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه دول افريقيا لدراسة حالة القرن الافريقي، وضاحي ميلود 1990-2013، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية الاجتماعية، محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015

9-طويل فتيحة، التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

10- يحيى مسعود، إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.

4/ الندوات والملتقيات:

1-كسري مسعود، أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 09/08 ديسمبر 2014.

2- متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف 08/07/أفريل 2008.

3-تغير المناخ وأثره على عمل منظمة الأغذية والزراعة وأنشطتها، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي في إفريقيا، الدورة 30الخرطوم، السودان، 23/19 فيفيري 2018.

5/ التقارير:

1-أحمد عمر يحيى، استراتيجيات الصراع الدولي في منطقة القرن الإفريقي، مركز الحوار المتمدن، 16 ديسمبر 2015.

2-أبو غزالة إبراهيم، المحافظة على التنوع البيولوجي، مركز موضوع للدراسات والأبحاث، 12 جويلية 2017.

3-فقيم أمينة غريب، الاستفادة من التنوع البيولوجي في إفريقيا، مركز الطبعة العربية للدراسات والأبحاث، 19 نوفمبر 2017.

4-قوي بوحنية، البيئة في إفريقيا: تهديدات جديدة ومسارات حرجة، تقارير مركز الجزيرة للدراسات.

5-كارثة المجاعة والوقت ينفذ، اليونيسيف، 27مارس2017.

6-تقرير الاجتماع العام للمدير الحكومي الدولي والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية، المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات، الدورة السادسة23 أفريل 2018.

7-الهيئة الفرعي للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، سيناريوهات لرؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي، اتفاقية متعلقة بالتنوع البيولوجي، كندا، البند03 من جدول الأعمال المؤقت 11-14 ديسمبر 2017.

8-الجفاف في منطقة القرن الإفريقي، خطة إغاثة، مجموعة البنك الدولي صحيفة وقائع، 28 جويلية 2011.

9-مجلة الأرض، تقرير الامن العام عن حماية الموارد الطبيعية ، المياه الصومالية ، صادرة عن صحيفة الامن ، 25 أكتوبر ،2011

6/ المواقع الالكترونية:

1-المنهج الوصفي التحليلي، أكاديمية بي تي أس، متوفرة على الرابط التالي:

HTTPS///WWW.BTSACADEMY.COM/BLOG-DET.

2-القرن الإفريقي ... ترتيبات جديدة ترسم ملامح السلام والاستقرار، العين الإخبارية، متوفر على الرابط التالي:

http// :al-ain.com/article/horn-africa-arengement.sho.

3-الصراع في منطقة القرن الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، متوفرة على الرابط التالي:

http// :al-djazeera.net.

4-النحاس محمد الأمين، مصالحات القرن الإفريقي... هل تغير وجه المنطقة أم تزيد إشعالها، الخليج اونلاين، متوفر على الرابط التالي:

http// :al-khaleej onlin.net

5-مشكلة التصحر وأثرها حدوث المجاعات وانتشار الأمراض في إفريقيا، دراسة تطبيقة على الصومال، مركز الأبحاث والدراسات بونتلاند تراست، 2014 متوفرة على الرابط التالي:

http// :www.puntlandtrust.com/2014/11/blog-post-12ah

6-القرن الإفريقي...ترتيبات جديدة ترسم ملامح السلام والاستقرار، متوفرة على الرابط التالي:

http// :al-ain.com/article/horn-africa-arengement.sho

7-محمود عبد الحكيم، العلاقة بين البيئة والتنمية، متوفرة على الرابط التالي:

http// :arsco-org articale-detai-500-8-0

8-قسوم سليم، دراسات الأمن البيئي: المسالة البيئة ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية، متوفرة على الرابط التالي:

http// :www.reseo-vchgate.net/publication/324831968

المراجع باللغات الأجنبية:

1- Elam sporring Jonson, mikal sandberg, environmental security business school.2009

2- Khagram sanjeev, William c.clork, and Dana firas raad, « from the environnement and human security to sustainable security and development journal of human development 4(2).

1-قائمة الاختصارات:

الاختصار	الاسم الكـامل	الشرح باللغة العربية
IPCC	Inter-governmental Panel of climat Change	الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ
UNCCD	United Nations Conversation to Combat Desertification	اتفاقية مكافحة التصحر
UNCBD	United Nations Conversation On Biological Diversity	اتفاقية التنوع البيولوجي
UNFCC	United Nations For Climat Change	الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ
FAO	The Food and Agriculture Organisation	وكالة الاغدية والزراعة
IGAD	Inter-Governmental Authority For Develompment	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

فهرس الأشكال والجداول:

2-فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور مفهوم التنمية المستدامة	25
02	أهداف التنمية المستدامة	34

3-فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	موقع دول القرن الافريقي	44
02	موقع دول القرن الافريقي	45
03	موقع دول القرن الافريقي	46

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
اهداء	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	
المبحث الأول: ماهية الأمن البيئي	12
المطلب الأول: مفهوم الأمن البيئي والمصطلحات ذات الصلة.	12
المطلب الثاني: خصائص أبعاد الأمن البيئي.	16
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأمن البيئي.	19
المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة:	22
المطلب الأول: مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة.	22
المطلب الثاني: شروط ومبررات التنمية المستدامة.	27
المطلب الثالث: مؤشرات وأهداف التنمية المستدامة.	29
المطلب الرابع: النظريات المفسرة للتنمية المستدامة	35
المبحث الثالث: علاقة التنمية المستدامة بالأمن البيئي:	36
المطلب الأول: عوامل وأسباب تكامل العلاقة بين التنمية المستدامة والأمن البيئي	36
المطلب الثاني: توافق حاجيات التنمية المستدامة مع متطلبات الأمن البيئي	39
الفصل الثاني: القرن الإفريقي بين واقع التهديدات البيئية وطموحات التنمية المستدامة	
المبحث الأول: دراسة جيواستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي	46
المطلب الأول: الموقع والأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة القرن الإفريقي.	46
المطلب الثاني: العلاقات الجيواستراتيجية بين دول القرن الإفريقي.	52
المطلب الثالث: تداعيات التهديدات البيئية على الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في المنطقة.	52
المبحث الثاني: التهديدات البيئية والتنموية في منطقة القرن الافريقي.	59
المطلب الأول: التصحر والجفاف والتغيرات المناخية.	59
المطلب الثاني: الصراع حول الموارد واستنزاف الثروات.	63

المطلب الثالث: اختلال التوازن الايكولوجي وخسارة التنوع البيولوجي بالمنطقة.	65
المبحث الثالث: الفواعل المساهمة في حماية وتعزيز الأمن البيئي والتنمية المستدامة في القرن الإفريقي.	67
المطلب الأول: أهم المؤتمرات والاتفاقيات الدولية في المجال البيئي والتنموي.	67
المطلب الثاني: مساهمة المنظمات الدولية والإقليمية في تعزيز الوعي البيئي والتنموي في منطقة القرن الافريقي.	71
المطلب الثالث: دور المؤسسات الحكومية في حماية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في القرن الإفريقي.	73
الفصل الثالث: تقييم الأدوار والجهود الحمائية والإنمائية في منطقة القرن الإفريقي	
المبحث الأول: الأمن البيئي والتنمية المستدامة بين التحديات والمعيقات والحوافز والانجازات.	80
المطلب الأول: معيقات وتحديات الأمن البيئي والتنمية المستدامة في القرن الإفريقي:	80
المطلب الثاني: المقومات والانجازات المقدمة في سبيل جلاء التهديدات البيئية وتحقيق طموحات التنمية في المنطقة.	82
المبحث الثاني: الحلول والاستراتيجيات اللازمة للنهوض بالبيئة والتنمية المستدامة بالمنطقة.	86
المطلب الأول: الحلول الملائمة لتحقيق أمن بيئي وتنمية مستدامة بالمنطقة	86
المطلب الثاني: الاستراتيجيات البيئية والتنموية في منطقة القرن الإفريقي.	88
المبحث الثالث: سيناريوهات لتطور الأوضاع البيئية والتنموية في منطقة القرن الإفريقي	89
المطلب الأول: سيناريو تقدمي	89
المطلب الثاني: سيناريو بقاء الوضع على حاله	91
المطلب الثالث: سيناريو تراجعي	92
الخاتمة	
ملخص الدراسة	
فهرس المصادر والمراجع	
فهرس الاشكال والجداول	
قائمة الاختصارات	